الا يا كاتب كل اشعرين ابيلرى ياقوت خطوكله نسخ اولدى سنك يحيى ياقوت ... بغداد

دهم مكر ... ابا ... اول حق ... باطل ...

بو ...

عشقنك ...

... زينب بلكنكن ...

بن قلوك قيلن يكبجو دكلاو نن ايله

نوجوان سن دوستم قان ايله

من كه رفتم درغريبى كس نداند حال من

يا الهيم درغريبى بسازد كار من

[illegible]

هم اونه كوز ...

دوكمه ...

اسم اونه ...

ذوق ...

ندم آدم ... ينفعه الندم

ندم آدم ندم الشيطان لم ينفعه الندم

[illegible]

نحو

(٥٠)

قال علی رضه احبب حبیبك هونا ما عسى ان یكون بغیضك یوما ما وابغض بغیضك
هونا ما عسى ان یكون حبیبك یوما ما
قال النبی علیه السلام اذا طلبت حاجة
شیئا فعلیك بالعلق وازنا
لسان العاقل فی قلبه وقلب الغافل فی لسانه ضربت شیئا فعلیك
وغضب العاقل فی فعله فغضب الغافل فی لسانه بالصلوة

کن عالما وارض بصف النعال لا تطلب الصدر بغیر الکمال
فان تصدرت بلا آلة یکون صدرك صف النعال

رضینا من وصالك بالکلام وتکفینا الاشارة بالسلام
ومن طول التفکر کل یوم رایتك کل لیل فی المنام
رضینا بشغلی فی کل عام وتحجبنا عن زیارتی کل عام
ویوم لا اراك کالف شهر وشهر لا اراك کالف عام

... کلمش ای سحری کوزم قرشوسند دیرها فراقلدن یرم بغرم حیاله بارم سنسز

تومسکه اجداکه ... کتابم وقتیم بنرح بیانه

شکر الهی	اردعم	حق کلامك	حتتن
اردعم	قرانجن	شکر ادارم	حقتتم
حق کلامك	شکر ادارم	یا الهی	حق کلا حق زنه
حتن و	حقنه و	حق دنه و	ای من

مالایاد خلیة الاجناب
سوی تبدل نورها بغیاب
وتغیرت تلك الدیار ...
... والسوء ... باب

ALİ MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakf Kütüphanesi

٥٩٧٧

از فرقت آن دلبر من و آیم بیمارم
آن دلبر کز عشقش با آوردم بیدارم
من دایم با آوردم بی مونس بیمارم
بیمارم بیدارم بی مارم غم خورم

سلام الله علیك یا نسیم سحری بلغ الی قومی والخوانی خبری
قل لهم انا وحیدا کالبحاری من فراقکم معذب بالسهری
ادو ... موسم خیالهم فاسالوا الی ... غائبکم خبری

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الامام ناصر الدين ابو المكارم المطرزي رحمة الله عليه اما بعد حمد الله

اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه في قولهم
اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء
الى الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى
الابتداء لم يلها صريحا فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما
ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمل على طريق الاستيناف كما تقول في جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه
والثاني ان يستعملها آخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام
ومنه ما يأتي في اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما تحذف
منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف منه المضاف
اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه
وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل

فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله تعالى ان الملظ ولا الملظ على
معنى اردت ان الملظ بعد الفراغ من حمد الله تعالى لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في اليوم
خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممنوعين بتقديم معمول
ان عليها فهم لتقديم معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم
فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت
خارج لعدم المانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم تعمل في زيدا الا
ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب
فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد
بضارب وجعل لاما خاصة تصحيح التقديم الممتنع تقديمه وقد نقل بعض العلماء
عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي اما بادئ بدء فاني احمد الله
مما يعضد هذا المذهب فان بادئ منصوب على الحال من الضمير المستكن
في احمد والعامل فيه معموله عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل

العامل في الحال اما لانها لا يلي الا الظروف وفاقًا ولاعمال المظنة ما نع
اخر وهو وقوعه في صلة ال وشيء مما في حيزها لا يتقدمها قوله جاعل النحو
في الكلام كالملح وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالها
والفساد باهمالها فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد وكذا
النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول
صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل
ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به فجاعل النحو مجرور على انه
بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له تعالى لكون الاضافة غير محضة
لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا
بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من
الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة

اسم الفاعل انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم
الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان
متقدم نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي لان جعل
النحو في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم
الدين حيث اوقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده
لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل
وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافة في حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال
القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل
في الثاني وهو اما الكاف وحدها في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور
مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة فحوى الكلام واذا
عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع
فوجب ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة غير محضة هذا

مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق
مثل قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال
من النحو دون المفعول الثاني فيثا لك جعل اضافته محضة معرفة قلت
يمكن ان يوجه الكلام على هذا ولكن التزامه يكاد يعد تعسفا من جهة
المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح ولارتفاعه على انه خبر مبتدأ
محذوف وجه قوله هو بذيل الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه واسم
الفاعل ههنا قد توقف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لازال كاسمه
مسعودا هذه الجملة مع سابقها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل
لها من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا للازال ومسعودا بدلا
منه اي لازال كائنا كاسمه او مثل اسمه لازال مسعودا قوله وتلقا السنظر
اي حفظ وفراغ ظهر القلب وتلقا بين ظرف بمعنى حين وهي مضافة
الى الجملة بعدها والعامل فيها اردت اي اردت تلميظ وقت التقاطها
والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية بان اي

الولد الاعز مرادفني تلميظ او مريد انا تلميظ واضافة المختصر الى الاع
تشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص
بهذا الاسم كما في قولهم سرنا ذات مرة اي سرنا مرة مختصة بهذا الاسم
والضمير المجرور المتصل في بحفظ جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب
اضافة المصدر الى فاعله وذكر المفعول متروك اي بحفظ اباه ويحتمل
ان الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل
متروك قوله واحاط بمعزداته حفظا انتصاب حفظا على انه تمييز اي احاط
حفظ بمعزداته وكذا انتصاب معنى ولفظا قوله والفن ما فيه اي الفن
معنى ما فيه ولفظه ومنه كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول
والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسده مسد حصل او كان ومن النحو بيان
له وانه اعني النحو مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او
من الضمير المستكن في فيه والعامل فيه الفن او الظرف المستقر اعني
فيه كان المعنى الفن الذي حصل فيه وهو من النحو وانه اعني من النحو

لان اردت يدل بقرائنه على المبتدا
لا على المراد صح

وانه اخص من النحو وان كان حالا الا انه يغني غنا التمييز في رفع الابهام لان
من فيه للبيان فان قلت اي فرق بينه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز
بعلا اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام الكاين في الاسم
الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة
ووقع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشي قد يكون باتقان لفظه وقد يكون
باتقان معناه وقد يكون باتقانهما جميعا الى غير ذلك من الحائل فاذا قيل
لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان المطاي اطعمه واذيقه و
التلميظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكون يكنى به عن الاكل لانه
من روادفه وتوابعه قوله والحبير الملاق الحبرة الاصل واخذ الاحبار ويقال
للرجل العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري
في الصحاح قوله حتى يعلق بطبعه من لفظه الحلو من لفظه ظرف مستقر
منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما ينبغي
ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المنفصل يعني لان شيئا مما في حيز الصلة

الصلة لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت اكثرها تعاوروا التعاور التداول
يقال اعتوروا الشي وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز
قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة وانتصاب كراهة على انها مفعول لها
وهي مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها قوله
ونعيت عن كل منها اي عن كل واحد منها والتنوين عوض عن المضاف اليه
كما في قوله كلا وكلا اتيناه حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن فيه
ضمير كل اي نعيت عن كل تكرره ولا تخص ان يكون موصولة لان المنفي
هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستملالا وانتصاب
استثقالا واستملالا على انهما مفعول لهما ولا انتصابهما على الحال بمعنى مستثقلا
ومستملا ايضا وجه واراد بالمعاد التكرار وهو بمعنى المصدر دون المفعول
يمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الجنس المتقدم ذكره واللام
فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس قوله بغير تدخر انتصاب
غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز تدخر بالدال

والذال والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال ومثل اذكر واذكر فقد

حكى البيان اتضاحوا ادكر **قوله** الا ما ندر محل الموصول منها اما منصوب

على الاستثناء او على البدل من ذكر بشئ اي لم اطول الا ذكر ما ندر بحذف

المضاف واما مجرور على البدلية من شئ او من مشابهها ولا يجوز ان يكون

من الضمير المتصل بالمشابه لفساد المعنى وكذا محل ما في قوله الا ما كان

بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من شيئا **قوله**

وبستني اي ويغتنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافته الى الآثار من باب

خاتم فضة اي مغانم من آثار لان المغانم هي الآثار اي الثمرات الحاصلة

منه **قوله** وكنده اي طوبته وجعلته مشتملا عليها مستعار من كند الطائر

جناحيه اذا ضمهما اليه للتوضيح والتفضيل **الباب الاول** في الاصطلاحات

النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل

ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع

موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على

على قيود ثلاثة احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة

للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط وقد

اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به واجيب

بان اللفظة تتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما والمنوي

في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد

الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير ذلك من الحاصل القيد الثاني

كونها دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها

وذلك نحو تخب ومهب وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ التي لا

معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظة والدلالة ينبغي ان

يكون كل واحد منها جنسا للكلمة بالنسبة الى ما شاركها فيه وفصلا

لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى

الدال هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين

احدهما التعريف وثانيهما المذكور مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة

ذكره الزمخشري في حواشيه فان قلت الليس قد خرج امثال ذلك بالافراد
الموذن به التا في اللفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم
واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اليه قد نزلا منزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا
من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت
وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس
التعرض لذكر المفرد يغني عن التا في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا
الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبدالله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ
متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف
والمضاف اليه في قولك جائني عبدالله في الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين
ولا شك انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض
لافراد اللفظ فلا بد من التا الموذن بالافراد في لفظة احترازا عن مثل عبد الله

الله ويقول من قال ان الحد منقوض لان نحو ما من اسم الا وهو ينطوي على معنيين احدهما
المستفاد منه بطريق المطابقة واما التعريف او التنكير الطاري عليه وكذا الفعل
الدال على الحدث والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق
المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه
من اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام
فيه فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير اللازم في معنى
اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى علم ان ذلك المعنى
لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم
اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء
المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد
فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله لا سيما وقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظة
والقيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة في مثل
قولهم مشئوم للمشوم وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز

عن مثل اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه يدل على
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات ولقايل ان يقول على
الاول ان الحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى او كانت فان كان
الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كانت الثاني فدلالته اما بالوضع او
بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا مسوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين
الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب عنه ان الحرف
له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بسبب
الوضع لكونه تحرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء وما كان
الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر ان الحرف
لا يخرج بقوله دلت على معنى وان ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبرا للمبتدأ متضمن
لمعنى الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك
اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم

اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله
او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى
وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه
لانه ابدا يأخذ حكم المضاف اليه وقد دخل الفاء في خبره ايذانا بان استحقاق اللفظ
لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان استحقاق الزيد
بالدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما استحق قطعا ولو ترك الفاء
لما افاد هذا الكلام هذا المعنى لما في الفاء من معنى التسبب قوله وجمعها
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلثة قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الانحصار
ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة
او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون الى اعراب بوجه
ما او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو الحرف او يقال كل كلمة اما ان يكون مستقلة

بنفسها اولم يكن والثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولم
يقترن والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم حدّوا المستقل بانه الذي يتم به الجواب
وعلى هذا يلزمهم ان يعدّوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها فقوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرّف الاسم بصحة جواز الحديث
عنه ثم لما علم ان في الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية ادرجه
بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة للظرفية
مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه
فانك اذا قلت آتيك متى طلع الشمس كان المعنى آتيك وقت طلوع الشمس
وكذا اذا قلت اجلس حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد
والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان وفي ايراد
اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه
في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو يعني وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدأ وخبرا وانشد عنترة وبعد غد يا لهف

نفسي من غدٍ اذا راح اصحابي ولست برائح وقالوا اذا ههنا مجرور المحل على
البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في
القرآن في اوائل القصص وهو اذكر مقدّرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال
الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه
يدل على اسكت ولن يبنى الاخبار عن اسكت كما لا يبنى عن صه وعلى هذا
سائر اسماء الافعال والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع
مصادر شاذة منبذ افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على
معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه ولما كان هو سادا مسد الفعل عبّر
النحويون بانه اسم الفعل قصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا
الذي يحقق اسميته وقد كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت
بنص من قبل لنا ابي اسحق الزجاج فانه ذكر في آمين بانه حرف موضوع موضع

الاستجابة كان صه موضوعا موضع السكوت مما يحدث عنه في قولك اسكت
حتى فاذا لا فرق بينه وبين اخيه في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه وعلم
ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يخل عن فساد
فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم
من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت اليس صحة الحديث عنه او كونه مما يحدث
عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد النسبين ايضا
غير مناسب لما فيه من التكلف المنافية للتعريف على ان للقائل ان يقول الحكم
على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا يشتمل
الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى
الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت
والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه
مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى
ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان مقيدين بالقيد

بالقيد المذكور فقد اشتملت على معنى مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال
انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها
مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه **قوله** كزيد والعلم والجهل
ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال
على معنى يقوم بذاته كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه
وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل **قوله** ومن علاماته اللفظية دخول الالف
واللام انما اختص دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء
والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما تدلان على
معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من
نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا يعتد به لقلته وندورته والاتيان
تشنيع على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع اذ لا ادخلهما في الصفات
بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملهما على هذا المعنى **قوله** وحرف
الجر انما اختص حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر الافعال

الجر لا يتعدى بانفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك
فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد مجي فعل لفظا او تقديرا وانما علت الجر
لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم علت الحركة التي لا تكون الا في الاسم
وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان
نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت صورة الجر
فهو ايضا مما يدخله نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لانا نقول ان الاعراب له
اعتبارات ثلثة ان يظهر صورته وتقديرا نحو مررت بزيد وان يظهر
تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب عنه نحو مررت بقاضٍ
وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو كان فيه غيره
من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته واذا تقرر
هذا فنقول الجر المستفاد من العامل يمتنع في الفعل على الوجهين الاولين
دون الثالث والمعتبر في الاعراب بالاولين دون الثالث الا ترى
انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة مرفوع

المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل
لم يعتدوا بالحركة المحلية فتامل والتنوين انما اختص لحوق التنوين بالاسم
لانه انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد وعمر
وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف والمنع لا يكونان الا في الاسم
واما فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صهٍ فانك اذا قلت صهْ بغير التنوين
فمعناه افعل السكوت الآن واذا نونت كان المعنى سكوتا ما وذلك
لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه نحو اذ كان
الاصل اذ كان كذا وكذا والاضافة لا يتصور الا في الاسم فقد
عرفت ان التنوين الداخل لاجل هذه المعاني ومثلها لا يتصور الا
في الاسم واما التنوين اللاحق في قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فان الاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب
التنوين منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول

زوليه وقائم الاعماق خاوي المخترق فان الاصل المخترق سالكها قائم خفيه
التنوين فلا اختصاص لها بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم اراد
الثلثة الاول دون الاخرين قوله والفعل ما دخله قد وسوف
والسين اعلم ان للفعل حدا وعلامات نحو على ما ذكره الزمخشري
وغيره وهو ما دل على اقتران الحدث بزمان واما العلامات فمنها
دخول قد وانما اختص دخولها بالافعال لانه وضع لتقريب الماضي
من الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان
الكذوب قد يصدق فيمتنع دخولها الا على الماضي او على المستقبل
ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولها بالفعل لانهما
وضعا للاستقبال والاستقبال يمتنع الا في الفعل فدخولها يمتنع الا
على الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس
وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم تخرج ولما يضرب وانما اختص
دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص الجر بالاسم على ما سيجي

ما سيجي من بعد ومنها اتصال الضمير البارز المرفوع نحو اكرمت و
اكرمنا واكرموا احترزنا بالبارز عن المستكن فانها لا تختص بالافعال
بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارز فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارز
ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي
دون النحوي وهو لا يتناول منها الا الضمير البارز الا ترى انك
اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شي
بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل
قد اتصل به شي الا باصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه
ما اتصل به شي واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة
فان المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو
غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انه
وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك

اذا اتصلت الضاربك والضاربه والضمير مهنا ضمير المنصوب علي
علي ما سيجي بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع
البارز نحو هاتوا ونحوها مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء
الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها
من الحروف ضماير مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من
الاعراب كالكاف في اياك وهناك وهاك واذ ابتك والتاء في
انت وانما كان اسنادها الي الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت
ضماير لفاعلها لوجب ان يكون اسنادها جميعها اليها كما في الافعال واذا
كانوا يقولون يا مولاي هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما
اليهما المستكن فيهما كذا هاتوا مسندة الي ضمير مستكن وانما الحق الواو
ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا علي احدى اللغات
وبنات الثلاث ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة واما الساكنة فلا تكون
الا في الفعل نحو نصرت ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وهو ثلثة
امثلة المفتوح الآخر ويسمي الماضي والماضي هو الدال علي اقتران
الحدث بزمان قبل زمانك وهو مبني علي الفتح وسبب بنائه ظاهر
وهو انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فالحق ان يبني ولا يعرب
واما سبب بنائه علي الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له
ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قام كما في
مررت برجل قائم ففضل بالحركة علي فعل الامر الذي لا يشابه الاسم
بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة
اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة ولم يكن بحيث تنقله
من البناء الي الاعراب لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي

هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما
اختيرت الفتحة من بين الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح
الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا الواو والياء
الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضماير نحو ضربت
وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه الضماير فرارا من توالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من
الفعل على ما سيجيء واما الضم فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو
اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا قوله والثاني ما يتعاقب على اوله
الزوائد الاربع انما اتفقت هذه الزوائد على اول المضارع لانه لا بد من
المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده
او معه مع غيره او عن الغايب او عن الحاضر طلبوا احرفا تدل على الفاعل

المضارعة وعلامة المعاني في جزئها على السنتهم في طلب الايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام
اذ المتكلم لا تخلوا عنها او عن بعضها اعني الحركات فقدموا الى الالف
لكونها لبنائه الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا
او لانها في الاصل اخف فاسندوا اثر المتكلم بالاخف ثم عدلوا الى الواو
فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال لان الفاء ربما تقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى
اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب فعوضوا عنها التاء
لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وجاه ووراث
وجعلوها للمخاطب والغائبة لكونها علما للمخاطب والتانيث
في الماضي ولم يمكن الفرق بينها باسكانها في احدى الموضعين لوقوعها
اولا بخلاف الماضي ولم يلتبس ايضا لا لتباس الفعل المبني للفاعل
بالفعل المبني للمفعول لكثرتها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر

حرف المضارعة فيقول نعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم تجروا مانعا عن
من زيادتها اولا فزادوها وتمنت للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف
بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف
شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما انها مد في الحلق
فان قلت لم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي
قلنا لان الصيغة المزيدة عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر
والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحق للاحق قوله ويسمى المضارع انما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما
اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيتخصص اعني
انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او

السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول
لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها
انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة
الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال
عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي فاما الاستعمال فمن
وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتدا على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما
اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب
بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبينه في موضعه
ان شاء الله تعالى قوله اذا دخلت عليه لام الابتدا خلص للحال
يعني اللام في نحو قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت
اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله

نحو سوف اخرج حيا وفي قوله ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد
التوكيد والحال وفي الآيتين تجرد لمعنى التوكيد ونظيره حرف
التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله
ثم تجرد في الندا للتعويض متضمنا عنه معنى التعريف فلهذا اجيز
ندائه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف الندا ممتنع ولذا قطع
همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة
الامر للحاضر تؤخذ من المستقبل لا لمخالفة بين صيغتهما الا ان تنزع
الزائدة بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة
امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله فتقول من تضرب
اضرب ومن تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب حاسب وهذا
معنى قوله ما كان مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كالتقاف(?)
افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل
في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ما ضبعه(?) على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا

تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر المجرد من الثلاثي وبينه من المزيد
فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل
المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم
اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء على ما سبق الاشارة اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة
بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه
فبالحري ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم
لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا حذفوا اللام جريا على سننهم
في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا
بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل والابتداء بها واصحابنا ذكروا ابانة علة وجود الاعراب

في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كان
العلة ثابتة سالمة عن المعارضة وكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى حكى
فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة حرف
في محل النزاع فكانت علة الاعراب متحققة فيكون الاعراب متحققا وهو
المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف
ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصل وروابط تتلاقى
بها المعاني الاسمية والفعلية ولا يتحقق مفهوماتها على الانفراد الا بذكر
ان معنى في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين
وعلى هذا سائر الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال
وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا تحتاج
في تصورها الى غيرها لانا نقول ان من الحروف قد تدل على المعاني
المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال
لا عند انفرادها ولا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال

ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا
معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه قوله اذ قد عرفت
ان كلا من هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان
او فعل واسم وافادا شيئا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على ما
يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو في عرفهم
عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة
اي على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف
واسم وحرف وفعل لما عرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة الا
ستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح
انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات والشخص
والفعل هو الدال على المعنى والنسبة والاسناد ينعقد بينهما لا محالة
وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد

لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الحكم لابد وان يكون
فعلا او في معنى فعل وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل مواخيك
وعمرو غلامك مأول بمملوكك فمن هذا قد عرفت ان الكلام يتحقق
الا بثلث شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم ونحوه
والثانية كون التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون ذلك
التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد
اعني التوصيف نحو غلام زيد او غلام زيدا والرجل الزاهب فقوله
اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز
بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة
الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين
النحويين قوله والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لابد ان

بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما
يسلبها صلاحية السكوت عليها ويخرجها الى جملة اخرى او قد يعرض لها
ذلك والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه والاول اما
ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون
مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم
وقايم زيد والاول اما ان يكون مسند المسند ظرفا او ما جرى مجراه
اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وهيهات
الامر وغير ذلك والاول هو الظرفية نحو في الدار زيد وامامك
بكر فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتدا
والظرف المتقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا
الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني
الساد مسد الفعل لابد من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي
هي المبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام

وحرف النفي قبله او لم يعتمد والثاني يرفع الاسم الواقع بعده على كل فعل
في فاعله وفاقا لان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد
اعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك زيد في الدار عمرو وجاءني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في يده كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة
ونحو أفي الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف
الذي لم يعتمد قبله على شيء فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا
او غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه
بالابتداء والظرف المقدم متحمل لضميره وهو مع ما تضمنه من الضمير
مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم
وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع
الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون الاعتماد لعمله
كما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش
مثار المسألتين اعني في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير

غير اعتماد وبينهما اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك
قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته
انك ترى الارض خاشعة لان التقدير ومن آياته رؤيتك وقوله
ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص هذا فنقول قولهم
عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين وعند الاخفش وعند البصريين
جملة اسمية لان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ
جملة عندهم لكونه مقدرا بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل
بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا تكون
الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاسناد به للجملة الظرفية صحيح لان
المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة وكل منهما تقوم مقام المفرد

فتكتسي اعرابه محلا اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها
اعراب المفرد القائمة هي مقامه وهو المعني من قوله فتكتسي اعرابه
وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا وذلك
نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد
في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا البصريين مقدرة باستقر على ما ذهب
اليه وعند الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم والثاني
الضمير لبئس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها
الخبر في باب ان نحو ان زيدا ذهب ابوه وبلغني ان عمرا ذهب
وكان عمرا غلامه اشد وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا
ابوه يكرمك ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان
نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او امامك
فهذه الجمل على الجملة منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في
باب حسبت زيدا قام ابوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلاثة حكم

نحو حسبت

حكم خبر المبتدا وخامسها صفة النكرة نحو مررت برجل الجبني كرمه او
ابوه كريم او ان تره اعجبك حسنه او في جيبه نشب فالجملة لا تقع صفة
الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا
لكونها خبرا اثباتيا كالفعل فموصوفها لا يكون الا نكرة وسادسها الحال
واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها وثبوتها له في حال
دون حال وجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها ذلك الاتحاد كما
يقتضيه الحال لذلك ان تؤكد وشيجة الاشتباك بينهما بمزيد
ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلدلالة الاعراب
لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي لم يفتقر الى تكلف تعلق آخر
ثم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال فلنحوها اما الاصل
فهو ان يكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا
في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يتحقق لها غنى ذلك
الا ابتنا وقيل واما النهج في الاستعمال فهو ان تستعمل مثبتا لفظا بدون

حرف نفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الفاظ العا
وكلام المولدين بل عندي ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت
على هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة
تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق
فانها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق فاذا مهد
هذا فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل على الربط
وهي الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة تماما عن اصل
الحال لعدم التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد وغلامه راجل وقد تحذف
في التنزيل نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا
اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو ههنا لانحرافها
عن اصل الحال وعن نهجه في الاستقبال جميعا اوجب اللهم الا نحو افها

الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه على احد الوجهين فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال تامة التعلق
بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل الفاصل ههنا كتخلل بين
العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخ فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا
اذ الامر لا يتأتى في نحو هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال
ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاء الامير
تتقاد الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران
لوروده على اصل الحال دون نهجه في الاستقبال فلا يجب الواو نحو جاءني
زيد لا يركب او ولا يركب او وما يركب وان كان ماضيا فكذلك
يسوغ الامران لانحرافها عن نهجها اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
مثبتا وكذلك من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني زيد قد ركب
او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وبلا

نحو كنت ارى في ابي كذا وكان يعجبني التبني او وما كان يعجبني
واما الظرفية فالظرف فيها لابد من ان يكون عاملا في ضمير صاحب
الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده اما الاول فبغير الواو البتة
لانخراطها في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما سبقت اليه
الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس واما الثاني فالواو فيه
وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وذلك لانها
من شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان تسأله
يعط على الحال بل لو اريد ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما
اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأله يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة
الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل نوع ومزيد اقتضاء لذلك كما

احترازا عن الجمل الانشائية مثل زيد اضربه فانه لم يصلح الا للخبرية
الا ان يأول بمقول فيه اضربه كما في تكون الخبر مفردا وكذا في الجمل
الشرطية فانها جمل خبرية مقيدة بقيد مخصوص في الصدرية لا ينافي
الخبرية كالموصول والمصدر بان فاعرفه

في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يفرق اليه
ما وقع بعده فاذا ادنى صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين
الصفة من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا
في غير موضع بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها
فضلة فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض الاسمية
التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط
موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة لم تخل
من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو
مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه
من الواو نحو اتيتك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو

لا التبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجنزي في مسائل العشر بن بان الواو
فيها للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان اتيتني
وان لم تاتني وان لم تهني وان اهنتني محتجا بان ان للمستقبل
والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان الجملة المصدرة بان
لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك
لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الشرطين المتنافيين
نصب حالا لخلعهما عن معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله
ان المستقبل والمستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح وقوع
المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة الكتاب
وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا
كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم
ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمنع
وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف الا ان

ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها اشياء اخر كالمتشعب عن هذه منها
المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه شرف او ابوه
شريف او ان اباه يكرمك او عنده مال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل شرف حسبه على قياس ما تقدم ومنها خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه
المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا
للمبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا
وقد يظن ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو
يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد
بالجملة في مثل هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد
بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جمل
في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله ويكون

فيها ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع
لفظا او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق بما
قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا له فان قلت هذا ينتقض
بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة
خبرا عن ضمير الشان والقصة في قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا
في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرت من الجملتين غير واقعة موقع
المفرد فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها
لا تكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال
لا تقول جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة
موقع المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد
البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد فالحاصل
انا قد قلنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة موقع المفرد
في هذه المواقع فلا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي

هي الواقعة موقع المفرد فلا يلزم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن
الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك
اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت و
الظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه
واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير
بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى فجرت
مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما
قوله وسترى ذلك وعد ببيان هذه الاشياء الستة بالتفصيل
وقوع الجمل هناك اذ ليس في الكتاب منه عين ولا اثر وهذا الاول
تبسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد نبهت ههنا
على ما يجوز خلا عنها الاصل المنتجب منه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها
وهو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ان الكلم اخر

ما احسن زيد فلم يعرب لم يعرف أمتعجب انت من حسن زيد ام نافٍ للاحسان

عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف او الاعضاء فاذا نصبت

زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت تبين ان المراد منه نفي الاحسان

عنه واذا جررت مع رفع احسن تبين ان المراد منه الاستفهام وقيل انه

ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة

اللبس والفساد وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها

او وسطها لان الاعراب علم احوال الكلم ولا يحسن التغيير الى الحال الابعد

الفراغ من الاصل ولهذا جعل الاعراب اختلاف اخر الكلمة وانما قيد اختلاف

اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف في آخر ما

وقع فيه فلك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك

الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا حظ لها في الاعراب وانما الحركة

فيه نون من لاجل التقاء الساكنين **قوله** وما في اخره الف لا يظهر فيه الا اب

اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر

الآخر او معتلا فالاول يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جائني زيد

ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء

فان كان آخره الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو

هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني ان الاعراب

تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو

والياء الفا في عصا ورحى واعراب المبني محلي لا تقديري للحركة فيه وقد سبق

الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها

كالقاضي والعمي فالرفع والجر تقديريان وكذا الجران لاستثقال الضمة والكسرة

على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة

فلاقتضائها الى اجتماع ثلث كسرات في الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها

واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جائني القاضي

ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح

في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان في

آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو وغزو
لم تقع في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو وقبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو
في الجمع على افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله واصل الاعراب بالحركات
اعلم ان الحركات متى اتي جلبت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون
بها الى الحروف الا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة
مضافة واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد واصل اب ابو
كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوها حذفا غير قياسي وقال الزجاج حذفوا حذفا
بين المتثبت وغير المتثبت والحذف بالمتثبت اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير المذكور التزاما
فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم تعين اذ الاضافة ازالت التضمن اي التضمن
هو المضاف اليه وقد صرح به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل وكذا ردوا
المحذوف فلم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها

عليها وهم يجعلوا الواو الفا في احوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
اعرابها بالحروف تمهيدا لما توجه من اعراب التثنية والجمع على حدتها بالحروف لما
ما سيجي فاعربوا هذه الستة من الاحاد بالحروف ايناسا للانس لها واستيناسا
للطبايع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالخنثى
بلا نظير لها في الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورأيت
اباه ومررت بابيه ولهم في ذلك طريقان احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو
في الاحوال الثلث واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت الواو
في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب في المجرور لكونها
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها
بعد حذف حركتها وقلبوها الفا في حال النصب كما تقدم ونقلوا حركتها في حال
الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا فبقيا النقل حال الرفع والقلب حال النصب

التغيير مع

والنقل والقلب حال الجر وذكر ابن جني رحمه الله في تعليل اعراب هذه الا
الاسماء بالحروف وجها آخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف
من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو
ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد
والمفرد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف
الزائدة على الحركات بشطر واختصوا هذه الستة دون سائر المضافات
للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطردت ردها الى الاصل في التثنية اعني ابوان
واخوان ولا يقال يديان الا في لغة من يقول في الواحد يدي ومن العرب
من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذهابا بالمضاف
مذهب المفرد فيقول ابوه وابه واعلم ان هنو وهنه لغتان مثل ابو
وكذلك حمو وحم وحمي وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم
تبين فاي فوها وجاءها في الحديث الا حموها الموت وقولهم يفضح طالها

تجانف وفي البحر فمه وفي فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء والاصل فوه
فحذفوا الهاء حذفا غير قياسي كما حذفوا حروف العلة لشبهها بها في خفائها
ابانها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها
الميم لتقارب مخرجيهما فلما اضيف ردّ الى الاصل ذهابا به مذهب
اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال
الثلث كما يقال عصاه قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها وقول ابي حنيفة رحمة الله عليه لا حول ولو رماه بابا قبيس وارد
على هذا ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة
اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي واما لم يلزم ذلك في فم
حيث لم يكن للجمع سالمة ردت نحو فيّ وقد جاء فمي كما جاء فمه ولما
ذو فانها لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما عرفت ونحو ابا ذوي
اذ مؤنثها ذو وما ثنت ذو والثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابها

بالحروف لانهما متنوعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركة فجعل الفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختص التثنية بالالف والجمع
بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد بهذا وواحد
بذاك واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية
والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من الواو فاختص الاخف
بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين
للرفع لان الواو اخت الضمة فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة
للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها في الرفع
فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة
وجعلوا الواو في الجمع عليها قلنا يمنع في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع
والجر وهذا على خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين
الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى ولما جعلا اعني

الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما
لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والنصب
لخفتها اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما فحمل على الجر دون
الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعلين
بخلاف الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء
والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة
والثالث ان بين النصب والجر من التاخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع
واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية
نحو مررت بك ورايتك والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى
الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق
والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه
الحروف انها حروف الاعراب ام دلايل الاعراب ام نفس الاعراب

والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما النون فيهما
فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان قلت اذا كان الالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع في زيد فاي حاجة تمس الى زيادة النون
بدلا من الحركة قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بالضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة
بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال دون
حال فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم
ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق
بينهما فان قلت الفرق قد حصلت عنه باختلاف صيغتيهما قلنا
ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يظهر الفرق نحو الا
باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعليين والمصطفين ووجه اختصاص

اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذه النون
ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
والاصل في تحريك الساكن الكسر فلان حركة الساكن لا تكون الا حركة
بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات من الموجبات وهو الكسرة اذ قد وجد
لا تدخل التنوين من الموجبات وهما الاسم غير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اخويها فاستوجبت نون التثنية ما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم
فتح النون الجمع فرقا بينهما ولم تضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية
انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم تستثقل فيها الكسرة واما
نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
او بها فاستثقلت الكسرة فيها اما لتوالي الاجناس واما للخروج
في الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر
جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا اسم
وان كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو او الياء على اختلاف فيه

فكان القياس ان تبقى في جميع احوالها على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه
بالى وعلى للزومه الاضافة كلزومهما ما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت الفه
ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلاهما كذلك في الاحوال الثلث وكلاهما
في الرفع اذا لاحظ لالى وعلى في الرفع فيجى كلا عليها ونقول في النصب والجر
كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما راوا الى وعلى
لانهم يفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل
به ولا يمكن ان يكون مبتدا به فلما دخلت الى وعلى الضمير المجرور
كان الاول في افادته محتاجا الى الثانى وحوجه الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الاخر فلما حصل
هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل
به احتاجوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما توجد كثيرا
في اواسطها كسيد ومنبت وذيل وغيب ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج

الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف
الداخلة على المضمر قلنا نعم لكن قد امكن هنا نصب العلامة فجعلوا الالف
المشهور لا يسقط بالمعسور والوجه الثانى وهو ما ذكره المتاخرون وهو
ان كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم
المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين
حقهما وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا
اضيف الى المظهر كان حكم العصا لفظا اى كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال
الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن
الحكم خطا فان حكم كلا ليس كحكمه خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف
لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها
عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها من اليا كان القياس ان
تكتب باليا وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حالتى النصب

والجر تكتب بالياء لقربها بغرق الى الباء في الحالتين قوله ويستوي
النصب والجر في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء
لفظ الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف
والتاء فانما استويا فيه الجر والنصب اطرادا للفرع وهو المؤنث
على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تتم فيه العلة التي اوجبت الحكم
هنالك ولهذا نظاير لا تخفى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه
لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات
بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي والتشاكل واما
التسوية في الضمير بينهما فيجي من بعد ان شاء الله تعالى قوله ومن قيام
الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة
عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان يكون
هذه الافعال معربة ولم يمكن ان تجعل اللام متعقب الاعراب لان
هذه الضماير بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان تجعل

ان تجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل
فلزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان
الضماير فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون واختصت بحال الرفع
لانه اول احوال الاعراب فاستوفي معها ثم حذفوها في حال الجزم حذف
الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذا البواقي
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه
النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها
اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين
والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في
الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش وانها ساكنة في الرفع

لاستثقالهم الضمة عليهما وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو
ولن يرمي وتثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والاسماء على ضربين لما كان المعرب
هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو الذي لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل
هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع بين
الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير
منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن

التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه
ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين بابه
في اختصاصه بالاسم وقد حصل له الضمائم قام مقام التنوين وعاقبه
في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع لمقارنة
التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام
اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اوابه حيث
امنوا لحاق التنوين ولهذا آثروا على الواو حيث قالوا منع
الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على
حياله وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب
لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه
الاعراب وهو الا اخرجوا الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين وكان

قوله

في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه
تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف

بس بمبني فحقه ان يقول وكان في موضع الجر منصوبا والصواب
ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان النصب لا يدل على الحركة فقط بل ورد
عليها مقرونة بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه
فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم
ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل
عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه
بل هي حركة قامت مقام اختها وهو الكسر ونابت عنها لعلة او
اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا
قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر
اذ هو كمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا قوله والاسباب
المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف ولانه مشتق
من المصدر على ما سيأتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة نائب

ثان للاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير
لجنسية في الاسم العام مجردا عن الزيادة والمونث مع الزيادة فرتبته اول
مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء تخالف امثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف
لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره
عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على
ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان
على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن
قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة
او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع الصرف لشبهه الفعل
من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاشتقاق والافادة
وهذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع

الصرف الا اذا نكر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين الفرع
والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل الى
الاصالة لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب
الاصل فيمتنع الصرف قوله وبما وجد ذلك فيه احد عشر اسما تسعة
حالة التنكير انما منع الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين
فيها او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فللوصفية والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى فللوصفية
والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث في حمراء ووجه
المضارعة ان الالف والنون ممنوعان من ان تلحقهما تاء التانيث معا كما ان الالفين
كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره
نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمؤنثه
نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون معا
كما لا تجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان

فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسوانة
وعريان وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين
الاخرين حيث كان مؤنثه من لفظه ودخلته التاء فان سمي به لم ينصرف
لانه قد عرض له العلمية وبقي من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية
تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر
عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث
ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة
لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت
بنسوة اربع ونحو حيث كانت عارضة فينبغي ان لا تؤثر فيها
لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها الا انا نقول ان
الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة
فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل

ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل
الا وصفا وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك لا تقول
ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث فان قلت فما عدل عنه
ثلاث لا تستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال
رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم تؤثر الوصفية والا
لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرفين للوصفية
والوزن قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرر فلا تلزم في كل واحد
منهما وحده فبالحري ان ينصرف واما الجموع فلا يمكن ان تمنع الصرف
لان محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو في حكمه لا الاسماء
واما ثلث فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا
وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى
الصيغة وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي
لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الف

الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان او صفة
لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث
كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام فعل ثم الحق الالف
بل الكلمة موضوعة عليه فجرى مجرى تانيث ثان ومن ثم امتنع قولهم الا للفرق
للتانيث ولزومه فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة كالالف
لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دونها
الحقيقة واللزوم في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف
من الكلمة وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل
كما في سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا للبناء قلبوها همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا
لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعلوا الهمزة الفا حيث زالت الالف
الاولى ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان
الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان في خطيئة لوجب ان تظهر الهمزة

في شيء من هذا النحو نحو صحارى على مثال مجاريع كما ان اظهار الهمزة في خطايا
شائع كثير فان قلت اذا كان علامة التأنيث هي الثانية في اولى
ليست في شيء من افادة التأنيث فما معنى قولهم الالف والنون في الخطا
الفاظ عثمان لالفي التأنيث قلنا انما عبروا عن هذين الالفين بالفي التأنيث
ذهابا بهما مذهب التقريب للتشبيه بالفي حمراء والتقريب لانه بكر وعمر واما الجمع
الاقصى فانما منع الصرف للتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد
على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن به سبب آخر مخالف
له من الاسباب التسعة وانما يقترن به معنى هو كالتكرر له او تكرر
على الحقيقة لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
في هذا الباب اساور واناعيم وسائر الجمع الذي ليس على زنته واحد
مبني عليهما والى هذا اشار رحمه الله حيث قال كاساور واناعيم وما كان
على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل اسورة واسور
واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما سبب تكرر ثم حمل عليهما باب

نحو مساجد ومصابيح لمشابهتها اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع
من الجمع مرة اخرى قوله فان كان الاوسط منه كما كان الاسم منصرفا
كصيقل قلنا انما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجمع واشبه
الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله وان كان ثانيه الحرف بعد الالف
ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم انما نون مثل جوار في الرفع
والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد والياء
كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع
الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم في الجمع
كما ان باب سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت
الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء من جوار
حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال سحاب
فصرف واما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الواد
ومررت بالواد ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت

الواو لان الياء تستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى الباء
في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
في لما وثبتة حالة التوقيف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير
لانه بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم تبق العجمة سببا
لكونها مشروطة بالعلمية في الباء فيبقى منع الصرف فيبقى بلا سبب
وانما اشترطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريب
في حال العلمية كان ذلك فرعية اذ لم يكن متحققا لهم واما العجمة
النكرية فلا يعتد بها فلا تمنع الصرف نحو لجام وفرند وان سمي
به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى ما اصله عربي فادخلوا اللام عليها
وتصرفوا فيها تصرفهم في ساير الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه
الالف والنون الزايدتان وهو ليس بفعلان فعلى نحو عثمان
فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال
احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد

ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف
نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق
فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب في ان وزن الفعل
يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن
عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين
لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا في النكرة وليس
في النكرة شيء يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا تبع الظلامة منه
النوفل الازفر فانه صفة كذا في [illegible] وليس بمعدول فلو سميت
بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث
بالتاء اما لفظا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة

لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما
بالتاء الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع
الحذف وتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزومه صرف الصفات
المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ نحو طلحة وسلمى فالظاهر
انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ حبلى مكان سلمى وهو الصواب
ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا
اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف
للعلمية والتركيب فاذا نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا
تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجي بعد
ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز فيه الا
اذ ذاك الصرف وتنوينه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال
معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث وكل ما لا ينصرف في المعرفة

في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر فانه لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به
للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه
وينصرف عند الاخفش ووجه الاخفش ظاهر لان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه فهي
انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به
زالت الوصفية بالعلمية فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع
الصرف وان كانت الوصفية زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان
دخل التنكير الذي هو للاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة
فسأله عن سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع الوصفية
والوزن فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم
للاصل لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل
وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف
نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من الصرف واذا نكر بقي غير منصرف

ايضا لبقاء السبب المكرر واما فعلان فعلى فكالجمع والنعل
بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي
المعرفة حيث لم يكن له في الاحاد نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا
بقول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان الشبه بالاعجمي
بمنزلة سببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة
الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب
ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند سيبويه
فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيها التعريف والعجمة فالقياس
لا يمنع الصرف الا ان الخفة فيها قاومت احد السببين فصرفت
لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين وهي
التي عليها التنزيل في الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال

وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما فيه سبب ثالث من هذا النوع
كماه وجور في اسم بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم يجز فيه
الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقي اثنان واما
المؤنث الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة
وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة
مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي وجلولى جلولي بالحذف
والقلب ولم يجيزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة
ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان
الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف
خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم ينصرف اسم امرأة
وان سميت به رجلا انصرف لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع
الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه يتنزل منزلة التانيث ولهذا

لم تردِ التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء ألا ترى
انك تقول في التصغير قُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة والحاصل ان هذا على ثلث مراتب
الأولى ما فيه التاء ظاهرة فانه يمنع الصرف اذا سميت به رجلا او امرأة
والثانية ما يزاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
في التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل تسمية
المذكر به ألا ترى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث
قبل العلمية والثالثة المتحرك الاوسط فانه يمنع الصرف اذا كان اسم
امرأة لنقصانه عن التاء بدرجتين قوله ونحو حذام فيه مذهبان اعلم
ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاولى التي بمعنى الامر نحو نزال
وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها
موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر
وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين وفعال
هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال

نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال معدول عن انزلي
وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل
في ضربت هند وفايدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى
انزل ثلث مرات فجعل الياء التي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة
كذا دالا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان المعنى رب ارجعني
ارجعني ارجعني ونظيره ألقيا بمعنى ألق ألق قال فلما عدل الى انزلي
استعمل في الكلام مؤنثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة
واما ان يكون معدولا عن المصدر المؤنث كفجار للفجرة وحماد
للحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المؤنث
لغتان احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى

الامر حيث مناكتها في الصيغة فجعلوها ماشاركه لها في الحكم ذهابا
بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعرب مع منع الصرف
لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية
والتانيث المؤثر للتانيث انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي
عليها استعمال الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشد
اذا قالت حذام فصدقوها وهو للجيم بن صعب في امراته حذام
وقيل انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث
نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر لما كلنا فعال التي
في معنى الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في الفصيح
جاءتني لكاع الا ان تجعل لكاع علما لامراة ثم تعدل عنها هذا قال
عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا
للتي ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء مثال

امثال هذه فهذا اختص بالنداء في حالة السعة قوله واذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر بالكسرة اعلم ان الجر انما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول اللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب
هو التنوين ومنع الجر بمقابلة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة
ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحق استحال تقدير
سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين
ولما لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلاقة بغير محل واما على قول من يقول الجر مقصود
بالمنع فالجواب عنه من وجهين احدهما ان يقال ان القصد الى
المنع بعض ما لا يكون به لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها
كيلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريته من الجر في كل حال
والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل

مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يوجد لعدم الامكان لان ال
حروف الجر لا تدخل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لانا نقول
انما الاضافة واللام انما تغيرا الاسم من حروف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فمن
هذا لم يعتد بدخولها وجواب آخر وهو ان حروف الجر جانب لتوصل
الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان
مفعولا في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام
بخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني ضربان
لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة للتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة بينه
وبين ما لا تمكن له اعني الفعل والحرف ثم ان الاسم المبني اما ان لم
يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني
هو المبني العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف

الحرف او ما اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي
لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبهه وكذا الصدر من المركب
يشبه الحرف والمركب يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس من المبني بناء
لازما فان اسماء الافعال نحو هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن
معناه وهي من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف وانما بني اين
لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في غيرهما واذا قلت
اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس
في المجلس اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى
ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف
فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام
سقيم ولا يكون للمجازاة قوله او ما اشبهه كالذي والتي تشبه الموصولات

بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما
بني ابن وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء
الساكنين واختير الفتحة لخفتها **قوله** والعارض جهة البناء انما بني
المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد
الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب او الرفع واما
خروج الياء عن الملة وكل منهما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء الى
الملة والياء واما المنادى المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد توجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضمة لانه لو بني على الفتح
لالتبس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا
على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف الخطاب

اذا اريد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان
الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه
علما للتمكن فلا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو لا
رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل
لا لنفي الجنس عمل ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني
الاول لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى
الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص
هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حينئذ لا يتضمن الثاني معنى الحرف
واما ما حذف منه المضاف اليه نحو حينئذ من قبل وانما بني لان الاسم
اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه
والاضافة معنى من معاني الحروف فاذا اظهرت المضاف اليه نحو من
قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن المضاف

بُني على الضم لان النصب والجر قد يدخلانه حال الاضافة نحو قبلك

معناها وانما بني على الضم جبرًا للمحذوف منه بأقوى الحركات وقيل هذا
ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعًا للمخالفة بين الحركة الاعرابية
والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام
قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازمًا واما المضارع فقد استحق الاعراب
بسبب المضارعة فما بني منها مبني بناءً عارضًا وذلك ما لحقه نون جماعة
النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال
غيره انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الفعل البناء كما
صحح القود تنبيها على ان اصل باب يوتب وانما بني عند لحوق النونا
التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك
فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان من الكلمات منها ما يعمل
ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلاث تنقسم بحسب القسمة العقلية
الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع كالافعال

كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو
ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا القليل منها واما ان
يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر بغير
اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا تكون عاملة و
تكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله المصنف رح وظن انه غير واقع
متوهما انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل
المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن
يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح
اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول
هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا الا ان
العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول
كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي
غر المصنف في اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل

مضافا البتة من حيث نحو ط او قاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب
التميز وما هو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة
يعني ان غير اي ان الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد
بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانها
لم تبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء
الاعراب كما بني يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني
انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض وعلى ما هو نقيضه وهو
كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره قوله بالعوامل عند ما هو
ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو
الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب
وان المضارع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان
تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه بالاسم
المتمكن يثبت لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية الخ

او ما جرى مجراهما او الاضافة وهو نحوها وهي معان معقولة تستدل لنصب
علامة تستدل بها عليها فجعلوا وضع الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات الاعراب والاشياء التي
تعلقها به بسبب لحدوث تلك المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فوقوعه حيث
وجد او وقوعه حظا من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم
اذ الرفع اقوى وضع اعراب الاسم وتصنيفه حيث وجد لا يقع بنفسه
موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب
اضعف وضع اعراب الاسم وجزمه حيث وقع وقد انحط من رتبة
المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضية للاعراب واللفظ
الذي هو به او حظا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عاملا رفعه
والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او يشبهه اعني ان واخواته عاملا

النصب وفي الحرف الذي جزم به تقدير الاسم او التشبيه اي ان واخواته عامل
الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله العامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة
على وجه مخصوص **قوله** والعامل ضربان هذا غني عن الشرح **قوله** لما رأيت ان
الاول في الكل وعرفت علته اي عرفت علة تأثيره يريد انك اذا رأيت
الغلام في غلام زيد يؤثر في الكل فيجره وعرفت ان علة هذا التأثير هي
الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وكما
بعضهم ان الصواب علته الاولى اي عرفت ان الاول اثر في الثاني ولعل
الاول اصوب **الباب الثاني** في العوامل اللفظية القياسية قدمنا
القياسية لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج
عن الاصل ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي
مقدم على الجزئي **قوله** احدها الفعل فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان

ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما
يشبههما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا
على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال
لانها مشتركة الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله
مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب تقديم
الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى للشيء في زمان معين
فاذا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد
لابد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد
مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند
اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب
في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال يرفع اسما واحدا
وذلك لان وضع وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما

عليه ولم يشترط ان يكون احدث بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد
فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين
وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بمناقض لان المعنى به انه لا يجوز اسنادا
السببين مختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو
قوله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد
ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل
ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن واما مستكن سواكان لازما
كالمنوي في افعل او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد
وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على
ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين
لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجي شرحها والثاني نحو اعطيت زيدا درهما
فيجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او

اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان
يعطي وانما يفعل ذلك لتقييد بوعها من المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط
على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
نحو علمت زيدا او منطلقا لانه وضعها على ان تعرف الشي بصفة فلا يجوز ان
تسكت على احدهما المعقد ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد
جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب اخر النوع متعد الى ثلثة
وهو فعلان منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين من باب علمت
واريت نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت
واحسبت واخلت لا زعمت وقد يضمن انبأت وخبرت وحدثت
وانبأت ونبأت معنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد يقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول ربما يتوفر العناية
بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة
البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي

المجرد من الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه
والملحق بهما نحو ضرب واستكتم فان اول المتحركات منها الثاني اذ لا عبرة بهمزة
الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف
حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكتم ويدحرج و
يتدحرج ويجلبب ويتجلبب وهذا الاسم اعني ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون
الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد وطاب الجنى قوله ويجوز
الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايهما
كان سائغ نحو اعطي درهم زيدا واعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان الاسناد
الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين
غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول
علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا
فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن اللبس

فاجاز ظن زيد قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الآ
ولم يجوز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس قوله ومنصوب
الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
فعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول
ذهبت زيدا او انا سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجئ الا اذا وجد فيه
الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش
وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز بابه تحول عن اصله اذ
الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصبب عرقه فائدة عدلوه
ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال
والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا اي شيب راسي
وهو افصح من الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة
والاسناد الاشتعال الى الراس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول

اشتعال الرأس اذ وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس شيبا
ووزان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر وما فيها
من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الاعتبارات
وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما
جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعاملها
سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول
الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم قوله والعام في ضمنه اعلم ان المصدر
من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان
او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهبت ذهابا وضربت
ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه فيجوز ان يعمل فيه بنفسه
ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب
من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون
محدودا نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نوعا كما ذكرناه وموقعه

وموقعه نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما
ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرناه
واما الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر فالاول اما ان يلاقيه
في الاشتقاق كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن
مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة
الضرب نزل منزلته وليس بمصدر ساقط بسوط بدليل قولهم ضربته
سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم
ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا بل انه ضرب مخصوص وهو الضرب
بالسوط فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف
العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان للقائل ان يقول اذا لم يجز ان
لا ينتصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فيلزم ان لا ينتصب
به ايضا بعين ما ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين

فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو الدال على الضرب
مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه
ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاواني التي تحل الاشياء فيها وقد سماه
الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم الزمان كله مبهمه ومحدوده
وحكم المكان فيها المبهم كالجهات ونحوها واحد وهو الانتصاب على الظرفية
بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة
وامامك واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحو كما
عسل الطريق الثعلب شاذ قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل
يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب
المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ضروب ظروف الزمان واما المكان
فلم يدل الفعل عليه بصيغته فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو
فلم يصل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان

الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك
كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما انك
اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على زمان منذ خلق الله تعالى العالم الى وقت
ضربك وكذلك اذا قلت تقوم كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني
ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير
ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه
في الانتصاب قوله وعند وهو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار
للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات تثليث عينه ولا يستعمل
الا ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه لا يصلح مخبرا عنه وقد تدخل عليها من
حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده خطأ ولا كذلك
امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك والحاصل ان
الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا نحو عند وبعضها غير لازم

المكان بحذاف نحو من ظروف الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا
نحو الجهات الست من المكان واليوم والوقت ونحوها من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال الشيخ جار الله العلامة رحمه الله الفرق بين
الوسط بالسكون والوسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون
اسما لو قلت ضربته وسط رأسه اي او حدثت الاعتماد وسط
رأسه ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربت جرم رأسه لان الوسط اسم
والوسط لو نفي ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم
بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك وقال كل موضع صلح فيه بين
فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن وليس
بوجه قوله واما دخلت الدار فمتسع وذلك لان الدار محدود فكان
حقه ان يقال دخلت الى الدار او دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف
الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه فنصبوه نصب المفعول به وذهب
الجرمي الى انه فعل متعد نصب الدار كقوله بنيت الدار وقد دفعوا قوله

قوله قولي بان مصدرا يجيء على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت
قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله لازم اعني خرجت والمفعول له هو علة
الاقدام على الفعل وانما جعل من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه
مستوية الا قدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام نحو جئتك
للسمن ولاكرامك الزائد وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان المفعول له
انما ينتصب لانه ينتصب بوضع الفعل الذي قبله في المعنى على وجه
من الوقوع ولن يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت
فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يبق من جنس
الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكان كل
لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارنه الاول في
الوجود لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله وخرجت

جبتكم في قلبنا جاء والقصر انفعال فال قلبي مرجي امل ايا نعم بدل

مخالفة الشرع ايراد هذا المثال يؤذن بالفوايد وهي ان المفعول له
كما ينصبه غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل
المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او غير
غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان
المفعول له لا يجب ان يكون نكرة بل يجيء معرفة خلافا لابن السراج **قوله** والمفعول معه هو
المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع وتعديته من المنصوبات العامة
انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياس عنده وعند سيبويه
مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد يقوى بالواو فيتعدى
اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها في الاصل
من حروف العطف وانها لا تعمل والاخفش قايل انتصاب ما
بعد الواو على انتصاب مع نحو جيت معه وقد ضعفوا **قوله** والخامس من
المنصوبات العامة الحال فحقيقة الحال هي بيان الهيئة التي عليها
صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا

راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قايما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا يتبين ان صاحب الحال هو
الفاعل او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة
عمله او معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قايما فذو
الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل في المعنى لان المعنى ما تصنع
قايما وكذلك قولك هذا زيد قايما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا لان المعنى
انبه على زيد او اشير اليه قايما لما في ها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى
الاشارة وانما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسوال
عن الحال فبالحري ان يكون الحال معقولا في جوابه **قوله** وحقها ان تكون
نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون معرفة وانما وجب ان يتخالفا
لانهما اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا ابيا ان لا يتطابقا اعرابا انتزاعا
للعرفهما في الوصفية ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال تجري مجرى

الصفة للفعل والفعل نكرة لزم تنكيرها قوله فاذا اردت الحال عن النكرة
فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا
اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا انتقاضا للنفي كما في قولك جاءني رجل
من بني تميم فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه متلبسا
بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا
رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود
تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة واستشهد بقوله
لعزة موحشا طلل قديم انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش
واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن في

في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش
فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالا
عنه وحسن تنكيرها عنده لوجوب التقديم الحال عليه وكونه موصوفا بالقديم
فالحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني
راكبا رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك
اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد وهذا ممتنع عند جميع النحويين
الا ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع وحق
حال التوابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
عليه ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج
ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى
ما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر

صاحب الكشاف أن انتصاب كافة على المصدر اى وما ارسلناك
الا رسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم قوله اسم الفاعل كل اسم اشتق
لذات من فعل اى اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من
حيث هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز
بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات من فعل
عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز
بقوله ويجري على يفعل من فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم
لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه
فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد منه انه
بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما قيد
الجريان بالموازاة ليفعل في الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة
جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان

الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او
الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب
الذي هو حقه في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل
فيقال زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا كما يقال يضرب ولا يقال
بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا نقول
ضارب زيدا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان
ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت
المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكى على الحال
الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط على الاعتماد
على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف من الاعتماد عليها على ما سبق

في صدور الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافاً للاخفش والكوفيين **قوله**
اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسماً مشتقاً لذات من وقع منه الفعل
أعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسماً مشتقاً لذات
من وقع عليه الفعل أعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل
في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل
مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعاً بمضروب كما كان مرفوعاً بيضرب
ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب فاتبع ضمة
الراء فتحها منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا
مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظاً تقول زيد مكرم
اصحابه ومعطى غلامه درهماً كما تقول يكرم ويعطى **قوله** والصفة
المشبهة وهي ما لا تجرى على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم
والاحسن على يحسن وكذا شديد وقوي وضعيف وما اشبه ذلك
ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة

بها من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه فترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قالوا كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون اذا
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم
ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كرماء اباؤه
اذ المبتدأ على غير الخبر اذا كان مقدماً فان قلت كيف عملت هذه الصفات
وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذا الكرم شيء قد وجد قديماً وكيف جاز
ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات في حكم
اسم الفاعل في ارادة معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجوداً
قبل زمانك لا يقدح في كونه حالاً كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد
يعلم فنوناً من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل
نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك في زمان

ويدل على انها ليس بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسنٌ ابوه امس قبيحٌ
اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال محكية وليست بحال
كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان يقوم امس او قايما غلامه ولهذا قالوا
ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد
حسنٌ مريدًا ان يحسن او حسنا قد انقطع قوله المصدر هو الاسم الذي اشتق
منه الفعل انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل
هو الموضع الذي تصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل
مشتق منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل
لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين
حدثٍ وزمانٍ والمصدر على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة
ان الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد والفعل
له امثلة كما ان الذهب نوع واحد يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل
يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والنوع لا بد وان

وان يكون فيه الاصل وزيادة وامّا ما تمسك به الكوفيون من اعتلال
المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل
على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على
اصالته في التصريف والكلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع
فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب الا
عمرا فكل فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول من ان
ضرب زيد لان الفعل المصدّر بان تنزل بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان تخرج زيد وارجو ان تخرج وبلغني خبر
ان تخرج وان تخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان
المصدر ايضا بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت قوله ويضاف
الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على ضربين احدهما
لان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار

النون فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولاجل المعطوف عليه او الصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار
الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر الفاعل المفعول نحو
عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر
للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد
اي من ان ضرب زيد وعلى هذا اسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه
ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول
ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل الخير نحو قوله تعالى لا يسأم
الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين
الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو

نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف
ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا نجوز
اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فالمصدر
اذ ذاك بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل منونا باللام نحو قوله كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكر
المصنف لقلته والمنون نحو قوله وبترك ذكر احدهما في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله
محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء
من اسماء الاجناس يتحمل الضمير وبذلك علم حذفه انك لا تقول
اعجبني من هذا الامر ظهور كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه
عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وصف
جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه عن المسند
اليه فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم

ان يكون مسندا الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ
سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام
الفاعل اي من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه
ان يقال الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به وتجعل الضمير
المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم وتجعل الكلام في الاية محتمل
غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم
آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال
والحروف وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على
العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة
في الاضافة المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار
لواحد بعينه ويكتسي منه تعريفه وذلك ان قدر المعنى على قدر اللفظ

للفظ وكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذي
لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان تمتزج معناهما بالاول
ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا يفيد
الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان
شائعا في امته في اجناس ما يركب واذا قلت فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى
اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر
وقتلى الطف وقد قيل ان من الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر
وقتلى في الطف لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد
او بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع
فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق
بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف

وفي التي بمعنى من جاز ذلك قال الشيخ عبد القاهر وانما قال النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة ههنا
كيف والمضاف اليه يتنزل منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين
المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون
الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم
ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى
حرف الجر ولفظها محذوف حذفا نحو جاءني ان تكون في حكم المذكور
اي في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه
معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا اياما مع تضمنه معنى
حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الاسم مبنيا نقضا للغرض اذ الحرف
المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم

الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان نجعل الاسم نظيرها في كونه عاملا الجر
بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك عليها ايضا فكان في نقض ما ادى
ان يراد هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن
معنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته
فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غير الحرف لا يكون
موجبا للعمل ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى
ذلك الحرف كان ابن واخواته لما كان معناها يشتمل على معنى حرف
الشرط بنيت اياها عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير هنا هو المضاف
دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
لمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى
الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك
قول الشيخ ولئن يتم لنا هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثله
في كونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه

في كونه علة يحدث بها الحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن
للحرف هو ليس الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون
بناء المضاف اليه لازماً على ما ذكرنا فان قيل فعلى ما ذكرتم فالمضاف
متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاسم
الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما تعارض تلك
المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا تكون في الحرف ولا في الفعل الا ترى
انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي
الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفردهما قائمة او نقول
ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
مع ما قام مقامه **قوله** ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفاً
ولا تخصيصاً وانما تفيد تخفيفاً في اللفظ او المعنى كما هو فعل الاضافة وهي
اما اضافة اسم الفاعل الى المفعول او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو

بونه بوكدلزدن دم بوقدر شهرده شمه   چاره ملاذى سزينى كسنمك اغيادن

فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ويدل على ان هذه الاضافة
غير حقيقية انها في تقدير الانفصال الا ترى انك تصف النكرة بالمضاف ولو وقع
حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو
مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه
الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان الحسن قد شاع
جميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه
ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك على نقل
الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل وشاحها وتأنيثها في هند
جائلة الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع وانما
لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا بان المضاف اليه ينزل منزلة
التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله** ولا بد في المعنوية
من تجريد المضاف من حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد
منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وظيفتها

للتعريف او للتخصيص لان تعريف المعرفة محال قوله وتعريفه اللفظية
الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة
لان الاضافة ليست محضة فان اردت وصف المعرفة به النكرة لان
الاضافة ليست محضة فان اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف
التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف ولا يقتضي هذا الى تعريف
المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا
لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور
مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى
الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير
الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين وهما حذف
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمير الى الصفة التي هي اخف
منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام

لا يوازي الكناية لثقلها وخفته قوله والضاربا زيد وانما جاز هذا
لان هناك نونا تسقط ويقام فيه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربوا زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه
الجر تشبيها كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل
ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما تفيدها في المثنى
والجمع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه
واما نحو الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف جدا وانما يجوز ان يكون الضمير في مثل
هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين
او النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربانني

وضارب نونين كراهة اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه نونها
تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربه مثلا فالها
لا يكون الا ضميرا مجرورا مثل ما اختاره الشيخ الزمخشري رحمه الله وقيل
الامام عبد القاهر الجرجاني انه ضمير المنصوب بمنزلته في تضربني قوله الاسم التام
انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبيّنه ويرفع
الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا فيه النصب لانه
بتمامه تحرّا شبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصادر
الا بين ان ذا قفود في قولك راقود خلّا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة
لما فيه من التنوين وقد تم به محتمل لاجناس المكيلات فينصب خلّا مثلا
لاقتضائه اياه ومشابهته ضاربٌ بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا
وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين وكذلك منوانِ وقفيزانِ في منوانِ
سمنا وقفيزان برا قد تمّا بنون التثنية وهما محتملان من اجناس الموزونات
والمكيلات فاشبها ضاربانِ فنصبا ما بعدهما كما ينصب ضاربان وكذلك

وكذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهي محتمل من اجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي
الى الضمير تمنع من جرّ درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون زايلا
وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول
في راقود خلّا راقود خلٍّ وفي منوانِ سمنا منوا سمنٍ واما الثاني فهو التام
بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما عشرو
درهم لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حدّ مسلم
ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع المسلمون على ثلثة انفس
فلما اختص ثلثون بثلث مراتب عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو
والنون لهذا العقد المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة
لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل لانه مضاف الى الضمير ويمتنع

ان يضاف الشيء حتى تبين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتنو[ين]
بقولهم ما في السماء قدر راحة سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين
ههنا اعني كف لا ابهام فيه فلا تمييز وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف
اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف
واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملاء في قولك
ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا ابهام به في المعنى الذي كان التمييز لاجله
من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد تضيفه الى الكف قلنا كذلك الملؤ
لا ابهام معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال
معروف كالزق ونحوه فاذا اريد منه تمثيل الاضافة اوليه في تمثيل التنوين
اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال
الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المعنى المقتضي للتمييز
ههنا هو الموضع مضافا الى الكف اذ لا ابهام فيها بدليل على جاز الكف لو قلت
بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا او تقديرا نحو ما في السماء كف مثلا لم يصح

لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا
فوجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه لا المضاف اليه فقال الشيخ
عبد القاهر رحمة الله عليه ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين احدهما بثبوت
التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد بيان العامل
في التمييز ههنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا القول
الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع
منهم على رفضه الا ترى انه لو ازدحم العاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق
منهم لواحد منهما لا لغير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا
لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز
لابهامه وقد افتقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المص رضي الله
[عنه] من جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب
بالوجهين جعل المصنف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في
ان المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لاقربهما وجوز الا ان ...

وفيه نظر لان عند الفراء يجوز اعمال العاملين في معمول واحد

ضبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلثة الاول مقادير

فان قلت كيف قال ويقال للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة

اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي

ينتصب عنه التميز اربعة اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية والجمع

والمضاف ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين

ونون التثنية ونون الجمع وللاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكر من المثال

وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك

من العسل بمثل هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف لي منوان سمنا

فقدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء قوله والتميز

رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة

وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع والمراد منه ههنا الاول

لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التميز رفع الابهام

ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالتميز للاول

يسمى تميزا عن الجملة ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام

ههنا في اسناد الطيب الى زيد لان الطيب على الانفراد ولا في زيد على

الانفراد والتميز الثاني تميز عن المفرد ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي

راقود خلا فالابهام ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا والله اعلم

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية قوله وهي ثلثة اصناف

انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل

السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم

الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لشبهها بالافعال او الحروف

فهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس ثم قدم من الحروف

العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة

ذلك ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين

لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب

لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا

في ان الناصب هو هذا الحروف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز والمراد
عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا تستطيع
ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل
فيها العامل قوله اما الجارة فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء
معاني الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهها
تختلف بها فمن معناها ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد
ان مبدأ الخروج كان من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من الاموال
اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ
موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن بان البصرة مبتدأ
خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان ذلك
ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت
جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا وبعض خارج وقد يكون للبيان
في عشرة من الدراهم لان العشرة قد يكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم

من الدراهم تبين انها هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس من الاوثان
وقد يكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب ما رايت من احد
ودخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان الحروف
الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون حال
الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا من مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت
معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل معناه ما
من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال
انها في ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق
في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا قرن بحرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة
اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل فليست
بزيادة محضة حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير من لم

الاستغراق قطعا بل محتملا وصحح قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد لذلك
فمن صرف الكلام الى الاستغراق والال عنه احتمال غيره كان لام التاكيد
صرف صيغة المضارع الى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون
ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة ولا تزاد
في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة تريد
ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم ولهذا رجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهي
اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه ومنها ان مجرورها
اما ان يكون اخر جزء ما ينتهي به المذكور نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الاكل
ينتهي براس السمكة او يتصل به نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عند
انتهاء الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرورها اما ان يكون اخر جزء من الشيء

من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه
ان ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري ولا يجب
ان تكون مجرورة كذلك ومن ثم جاز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها
او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم في مسئلة السمكة قد اكل الراس وفي نمت
الصباح فلذلك جاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخره
ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى
لا تدخل الا على المظهر استعمالا ولا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فتكون
عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى فانها العاطفة فهي جاءني القوم حتى زيد
وكذلك النصب والجر وانها تخالف سائر الحروف العاطفة في ايجاب
مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء
ولا يتصور ان يكون طرف الشيء في غيره ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم
او للتحقير نحو مات الناس حتى الانبياء او قدم الحاج حتى المشاة لان الشيء
اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه

هو البارحة

ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز

عطف لانها اما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى
خرجت هند وقد جاء في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب
على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها ماكول
واما في فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال في الكيس
ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني
واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وخاتم ومررت
بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه
اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم
به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال ووقوعها
للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله جاز ان تكون
مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا موقع الباء الواو بعد حذف الفعل لذلك والله
لافعلن ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى
اذ معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء من الواو نحو تالله لاكيدن

لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير في كلامهم ومنه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء
لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اخواتها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها
على المظهر والمضمر نحو به لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف
نحو بحيوتك اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة
والواو لكونها فرعا لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل
على المظهر الا على واحد وهو الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به اي
اذهبته فان قلت الباء للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم الا انها في
الاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا عد المصنف
رحمه الله كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة كتبت بالقلم وتسمى
ايضا اداة ووصلة للفعل ومكملة اياه وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب
السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع

لا سبق يومين وأما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون
للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق الجاذب نحو الجل للفرس فانه لما
اختص به ودام ملابسته اجري مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك
او على هذا جاء اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل
قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير
تقول رب رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك فهذا اصلها ثم غلب
عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح ونقلا الى التكثير
نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانها تنفرد عن سائر حروف الجر بأشياء
منها انها يتصدر بها الكلام فلا يقال جائني رب رجل وذلك لانها للتقليل
والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى انهم يقولون
قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل وانما اقتضى النفي والاستفهام
والشرط تصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب ان تعرف
العناية الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة

وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة اوجب
اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا حكم بأن الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك
لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما ولهذا فسر بالنكرة كما ان
ولو كان معينا كما في مثل رجلا رجلا لجاز ان يقول ربك رجلا كما جاز نعم
رجلا ومنها ان فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر
الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال عليها لانك لو قلت رب رجل
يفهم كان المعنى رب رجل يفهم ادركت او لقيت والحال تدل عليه
فحذف كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن ان يفهم هو الفعل المسلط هي
اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم
كون الاسم فاعلا ومفعولا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كان
مظهرا كما مر واما بمفرد نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم الوصف ليكون عوضا
عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اخص منه في باب التقليل لان رجلا
قائما مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك

اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي
قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
راجع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام وقد بقي ههنا سؤال وجوابه لا بد
من ذكرهما وذلك ان القائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل نعم
ادركت مثلا كان موصلة لادركت الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه
فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي
الاول حكم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك احد والجواب
انها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رأيت
من رجل فانها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى الاسم
الا ترى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها
افادة معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كذلك تدخل رب
في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لتفيدك معنى آخر غير التعدي

رب و

ويكون تارة فعلا كقوله تع
ان فرعون علا في الارض

التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون
تارة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير فهي هنا
حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح لايصالها
معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء
ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما الثاني فنحو قولهم غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها تصل عن قيض ببيداء مجهل اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا
لما دخل الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما
اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها
الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى به اليك وفيها معنى
وزيادة معنى المجاوزة الا ترى انها تدل في رميت عن القوس على ان مبدا
الرمي منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان مخصوصا
بعن فلا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون مخصوصا للتعدي يجوز ان يقع

فيه انها تثبت نحو قولهم سقاه عن العيمة اي بعّد عنها وجاوز به حكمها الى الري
ولا تثبت قلة بمعنى ... على معنى سقاه من جهة العيمة وهذا من عمل
من وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد
افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه الى
ونفذ اليه وانما تريد ان فضل زيد من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست
من عن يمينه واما الكاف للتشبيه وتكون حرفا نحو قولك الذي كزيد اخوك
ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جيت بالحرف
كان متعلقا بالفعل لا يفارقه فاعله فتكون جملة ويكون المعنى الذي
حصل كزيد اخوك لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف المبتدأ
للجملة فلا تكون الكاف اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل
غير متسع فلا يجوز ان يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولما كان
وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد تكون

وقد تكون اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب واما
مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة تريد ان مبتدا
انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم بعدها
وكذلك تقول انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة
وقد يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما
اول المدة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه
الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى
هذا لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا
لما افدت بكلامك هذا الا ما كنت الضرورة ... اذ كل احد يعلم ان الانسان
الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ
يومان كانك قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته واخره يومان
ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة
وتريد اول الوقت واخره جاز على تاويل ما رايته منذ اثنتا عشرة ساعة

او عشر ساعات مثلا والنفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون
اخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء
منه وهي منتفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد
اول المدة دون اخرها كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ودل
على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور والفرق بين المرفوع والمجرور
من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احداهما
ما رايته والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره وكان المعنى
ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته وايام البين طويلة ولما
لم يمتنع تخلل العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما ساغ ذلك
مع ما قدرناه به من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته وسكت
مذ يومان لكان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا

مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء ونحو ذلك
وانما قال المصنف رحمه الله ويجوز مذ يومين لانه قد يتصور ان الجر يقتضي
اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر غير
ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه
موازن بهذه المدة مبتداها من اوله ومنقطع عند اخره دفعت ولو اردت
ان مبداه اول هذه المدة نحو ذلك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة
ولا تمسحه بها لانك تريد انه كاين لعدم تبليغ غايته جررت فقلت
ما رايته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما وقع في مبدا اول
يومين من هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي
للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي
ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم ومذهب المبرد انها فعل ماض
بمعنى جانب نحو جاء القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا
وعدا فانهما للاستثناء ويكونان حرفين تارة وما بعدهما مجرور في الاول

منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا
زيدا اي خلا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا اي ليس بعضهم
زيدا وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى
الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت ما على عدا وخلا ينصبان البتة
لتعينهما فعلين اذ ذاك وذلك لان التامل الصادق في انها مواقعهما
وموارد استعمالهما يشهد بما الخ يتصدر ان بها انها لا تخرج من ان يكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون
الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم
ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى على الحين زيدا عدوا فان كانت
مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف وانما تتصل
باخر نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت اوله نحو ما ضرب
وما يضرب قوله واما ما ينصب المفعول معه على ما ذكر في الاية
الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة وقد سبق ذكر الاختلاف في

في عامل المفعول معه وان ما عليه الاكثرون ان العامل فيه الفعل المتقدم
بواسطة الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل
او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته وما لم ينتصب علم ان العمل
للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا
لعمل الواو فلا يعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل
والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تاثير
فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا عد المصنف عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع هذا التناقض
قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول
هي للنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران
للنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي
مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء صورة وان لم يكن نداء حقيقة

قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر جار الله انك اذا قلت
يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما قال ذلك لان
اذا قلت يا فقد نادیت على انك تقصد منادى توجه الخطاب
اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو
فقلت اريد او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه
ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سيما اذا كان مع افادته
معنى النداء والتنبيه مسدّه ونفادنا بذلك من الالتباس بالخبر
وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك
اعني وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على الخطاب لان
الاسم المظهر وان كان يستعمل للغائب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف
الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا
في ان العمل لهذا الحرف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل
هو الفعل المضمر وذهب آخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب

مناب الفعل ويعضد انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه ناب
مناب الفعل وسادّ مسدّه لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحرف
اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا
بالفعل ومن هذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا ومثل عبد القاهر الى هذا المذهب
قوله او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد المشابهة بين هذا وبين المضاف
من ثلثة اوجه وهي كون الاول عاملا في الثاني لان من لا تخلو من ان تكون
متصلة بزيد او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع
المفعول مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد انجر بالاول انجرار المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام
الاول كان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في قولهم
يا ضاربا زيدا ويا مفروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ والاخيران
دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلاثين في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة

ليس بعامل في الثلاثين ولكن تخصص به قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلاً
خذ بيدي رجلاً هاهنا نكرة لانه لا يقصد به واحداً بعينه بل كل من يأخذ
بيده فهو المنادى قوله واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه ومر وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياها
والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما
النكرة فلم تبن لافتقاد علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب
وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين
احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء
نحو يا رجل فانه قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت
على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل
بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل
يكون باقياً على علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل

لو جعل جنساً نحو زيد من الزيود كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء
من بين الجنس والالف واللام جمعاً بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه
امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء
واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء
واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في الفصل
قوله ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد
عرفت علة البناء في المفرد المعرفة لم ينتصب لفظاً لكن حكم على محله
بالنصب كما في ساير المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على كونه منصوب
المحل جواز النصب في وصفه نحو قوله يا عمرو الجواد فلولا ان محل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف
مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل تصاحبها محمولة على الموضع دون
اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في المنادى حملاً على اللفظ وان لم يجز ذهب

امس الاحدث بالجر ومولا الظرفين لان الضم لما اطرد في كل معرفة
الشبيه بالظاهر بما يرتفع بالفعل نحو جاءني احد فاجيز الحمل على لفظه كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا كامس
يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف
توصيف المنادى المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا
منعوا ذلك منعهم في الضماير لانها لا توصف بحال قلنا انه وان
وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال يدل على
ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه
منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب
في الاصل كانت واياك والحاصل ان التابع لم يجر على سننه في كل
حال وما يخلط والموضع التاكيد وعطف البيان وما فيه الالف واللام
من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف واللام على

على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان تنزلت منزلة العامل
فليس بمنزلته لكونه على النداء الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف
واللام ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا
مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد
يا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في تقدير العامل هذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت
مضافة فالنصب لا غير لان التابع تنزل منزلة الجزء من المتبوع فكما
لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب فكذلك لا يكون فيما هو تابع
له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم ويا غلام ابا عبد
الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد
الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا وان كان منادى صورة الا
ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاءوا باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه
اللام

الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادي

مع الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه

لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه

مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا فيها غموض لانا

لا نقدر ان نسميها حركة الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون

لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا

انها شبيهة بحركة الاعراب كيا زيد فلكنا سوينا بينها وبين حركة الموصوف

اعني المنادي المضموم فانهم يسمونها حركة المبني المشبه بالمعرب ومن حقها

ان تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين

منزلتي الاعراب والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها

جاءت لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب واما اخذ

بمذهب ابي الحسن في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين لكون الحركة

حركة الاعراب هكذا ذكر عبد القاهر واما الحاق حرف التنبيه بين اي وبينها

وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة **قوله** ولا تدخل يا على ما فيه

الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع دخول حرف النداء

الى ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف واللام فيه

لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انها عوض عن همزة اله فصار كانها تنزلت

منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة

مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى

التعريف لانهم وصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض فتحللت عنها

معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفها فجعلت بمحل الهمزة الاصلية

فقطعت **قوله** وان وصف المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى

المفرد الموصوف اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادي على الفتح

لانهما بمنزلة شيء واحد كحضرموت وذلك لان الابن لا ينفك من الاب

كما ان الاب لا ينفك من كونه ابا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف من حيث

المعنى بمنزلة شيء واحد فاذا نزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادي حركة الابن

ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب
لكونه مضافا وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية
اولى لكون الاعرابية اقوى لهذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا
لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال
زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب شبهه بقولهم يا امرؤ وابنم فكما ان
ان حركة الميم في ابنم حركة الاعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب
ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين
اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا جرى الكلام معادلة الجزء
كأنه يقول يا زيد بن عمرو المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما عليه
الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت
الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما
لم يجوزوا الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل
ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما يجوز في كلمة واحدة نحو

تقديره كان الاختصاص اذا وقع بين العلمين
و لا يوجد ذلك الاختصاص اذا لم يقع بين العلمين

نحو منحدر ذو الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزيل الابن منزلة الجزء من الموصوف
لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات
ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا بالموصوف
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء من الموصوف والابن
اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص بموصوفه ما
لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه
فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم والا لذلك اذا لم يقع
بين علمين الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد
ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين العلمين بموصوفه انهم اسقطوا
التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب
والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا **قوله** والا لم يقع
بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر الاوصاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح **قوله** ونحو المنادى

وانما دخل اللام على هذا المنادى للاختصاص
زائدة ... او للاستغاثة او التعجب
وتكون اللام موضوعة للاختصاص

للام الجارّة مفتوحة اللام الجارّة تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة
او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين
وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس
لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق
منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك
وانما فتحت مع كاف الخطاب لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء
واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون الممتنع وقد كسرت
للام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا
لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام للابتداء اذ لو فتحت
~~فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا او اللام~~ او بانه مختص
بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زائلا مع المضمر
لاختلاف صيغة المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت
اعيدت اللام الى الحركة التي استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع

مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فناديته
ولقول تعالى فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد **قوله** وقولهم يا للبهيتة
بكسر اللام هذا جواب عن سؤال عسى يورد على ما ذكر من ان اللام
مع المدعو مفتوحة والعرب يقول يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى
متروك كانه قولهم يا قوم للبهيتة والمعنى يا القوم للبهيتة اي احضروها
وشاهدوها والبهيتة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للفضيحة
ويا للافيكة **قوله** ويرخم المنادى قال النحويون رضوان الله عليهم اجمعين
ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان ينحر
البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف عن اخر الاسم من غير بارح
من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ
من قولهم امراة رخيم وهي التي كلامها مرتلا محذوف الفضول فيكون
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انه الة تكون لتنية الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة فسمي هذا الحذف

ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء
باب تغيير والتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم
فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما
يتم الكلام وله شرايط احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته
كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف
على ما يوافق الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف
اذا كان اوسطه متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان
في الاسماء ما بقي كله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة
الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها والثالثة
ان لا يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من
المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون مندوبا
لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على

وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك لان المستغيث
لا بد من نوع تعلق من المستغاث بالالتباس وعدم التهم وذلك انما يكون
منه واما بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر
الشرايط الثلثة الاخر لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم
المرخم مذهبين احدهما ان تحذف آخر الاسم وتترك ما قبله على ما
كان عليه من الحركة والسكون والثاني ان تجعل ما بقي بعد الحذف كانه
اسم براسه ولم تحذف منه شيء فتسلك به مسلك ساير الاسماء وذلك
نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق
بالضم كيا زيد وتتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم
مضموما لكن التقدير مختلف وذلك في نحو يا بلب في المسمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخ اما ان يكون في آخره زايدتان في حكم زيادة واحدة كانتا
قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة
او لم يكن فان لم يكن ثم لم يكن لم تحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعي في المسمى بسعيد

لم تحذف الا الاخير نحو يا حارث بالكسر والضم على اللغتين فان كان مدة فالاسم انما لا يبقى بعد الحذف
على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق

على اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا حارِ بالضم وغير
مقدرة في اللغة الاخرى وان بني لحذف الملة ايضا نحو يا منصُ بالضم في المنصور
على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره تاء التانيث فانه
لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما لم يشترط هذان الشرطان
لان العلمية انما اشترطت تاثيرا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث
لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة تحذف في اكثر الاحوال
وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة
لم يكن قبله اذ الاجحاف واقع لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة
قوله يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين فيه اذا كان اسم
رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة
على الثلاثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي ويكون
كلا الشرطين مفقودا او جاز فيه الفتح والضم قوله الا في الاستثناء مستغرق

ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى
مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه
على طرفه الآخر وعلى هذا سمي استثناء لانه موضع ينعطف به الخبر ويثنى ان كان
الاول مثبتا يشفع بالنفي وان كان منفيا يشفع بالاثبات على ما ترى
وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا من المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو
وغيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك
جاء القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه مخرج عن حكم دخل فيه فان قلت
فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح
به والنص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعني بالموجب
ما لم يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير
الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من

كما يُزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير
الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا
والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه
المفعول لكونه فضلة يجي بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط الحرف والمصنف رحمه الله عليه جعل
الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو ثمه عاملا وان كان العمل في الحقيقة
للفعل على ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان غير
موجب فلا يخ من ان يكون تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان
المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى
مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى
منصوب ابدا اذ لا مساغ للبدل فيه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن
مقدما فلا يخ من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون
فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وفي اللغة

اللغة الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس
المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب
على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وما مررت
باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز
الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل قبل الا غير
موزع لما بعدها اذ الكلام قبله تام لا يفتقر الى شي فاذا اردت
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل
الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط
وكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد فاذا كان
كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزأ منه بخلاف
النصب اذ هو فضلة وانما لم يجي البدل في الكلام الموجب نحو جاءني
القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه

عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني فكيف لا ترفعه
به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة
القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت
القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام لفائدة
الا من حيث العمل لا من حيث المعنى لانه يفيد التاكيد والحصر نحو ما جاءني
الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع
ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغير
المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيرها ولا يجوز هذا الا في المنفي دون
في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو قلت بقولك لم تخل من ان تريد
اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت
الا زايدة بمنزلة ما قط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل
كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما

بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بالا عن طريقها لان الا
لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس
لك ان تستعملها بما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا لان
ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف
الى المعرفة لانه موضوع على ما يتلو في التوكيد لانك اذا قلت مررت
بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن
الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعرف
اذ ذاك نحو عليك غير السكون ونحوه فيوصف به النكرة نحو قولك
مررت برجل غيرك تريد ان غيرك قد وقع على المخاطب ورجل
آخر او انك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك مررت برجل يخالف
المخاطب في المذاهب والشمايل وهو في هذا الوجه خلاف مثل
بخلافه في الوجهين الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات دون
الاوصاف والشمايل فهذا معنى غير وما له في اصله ثم انهم قد تجوزوا بينه

وبين الا انها من جهة فادخلوا كل واحد منها على صاحبه اعني انهم استعملوا
غيرا بمعنى الاستثناء واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا فالاول
نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني
احد غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير
المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا
لتوغله في الابهام اشبه بالظروف المكانية التي هي الجهات الست وما يجري
مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني فهو دخول الا على غير في الوصفية
فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء
اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول
بما ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم
الله العياذ بالله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد قوله ومثله
سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى
عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه

عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمولا عاملين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان يقال مررت
بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني
الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون
في الشعر مررت بسواك وجاءني سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة
ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى
مشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث
ملازمتها للاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها
على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل
من هذا الوجه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم
فيها المنصوب على المرفوع فيقال ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا عمرو اخوك
الا ان تقديم المنصوب على المرفوع منها لازم وفي ثم جائز وانما التزم فيها ذلك
لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فالتبس ان يحكم

طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد
عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى فيها لتكون العلامة مخالفة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا أخر المرفوع ههنا حصل مخالفة
هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت فان الخبر اذا كان
ظرفا فالذي يمتنع تقديمه على الاسم نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك
لما في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشيا منزلة انفسها فاجازوا
فيها ما لا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم على ان
لا تقول في الدار ان زيدا لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما لم يبلغ
ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدما عليه واعلم ان الاسم
والخبر في هذا الباب هو المبتدأ والخبر في الاصل وعمل الحرف فيهما معا
عند اصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية وكما
وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما

بما هو مرفوع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت ان
زيدا وعمرا ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون ان
اذ ذاك مرفوعا بالابتداء ويتقدم الى الخبر وذاهبان خبر له ولان وحينئذ يكون
معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة
هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال
عاملين فيه قوله ان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون
الجملة وتثبت تقدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم
بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما سنذكره وان المكسورة
لا تغير شيئا سوى توكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء الا انها
نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس فكان القياس
ان تدخل عليها نحو لان زيدا قائم الا انهم كرهوا توالي الحرفين لمعنى واحد فادخلوها
على الخبر والاسم ايضا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم
فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا يتأخر عن الاسم والخبر والا لما فرغ عمله

إنّ ويكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملًا
على المحل نحو إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو وإنما جاز الحمل على المحل بعد مضيّ الجملة
فإن لم تمض فالنصب ليس إلا على ما مرّ آنفًا وأما قوله تعالى إنّ الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد قال سيبويه إنّ في الآية
تقديمًا وتأخيرًا كأنه ابتداء والصابئون كذلك بعد مضيّ الخبر وأنشد شاهدًا
وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق كأنه قال أنّا بغاة وأنتم
كذلك وفائدة التقديم في الآية هي الإيذان بأن الصابئين الذين كانوا
أبعد منهم غاية في الشرك وأبين قد ثملوا في الكفر وما سمّوا صابئين إلا أنهم
صبئوا عن الأديان كلها لو آمنوا لقبل مع ذلك إيمانهم فضلًا عن غيرهم فقدّم
ذكرهم إيذانًا بهذه النكتة وأما في البيت فهو الإشعار بأن المخاطبين أوغل
في البغي فعاجل بذكرهم حيث كانوا أشدّ بغيًا ولو قيل والصابئين بالنصب
وإيّاكم لما كان من التقديم والتأخير في شيء لأن التقديم والتأخير في المزال
دون القارّ مكانه كذا ذكره في الكشاف قوله وكأنّ للتشبيه وكأنّ مركّبة من كاف

كاف التشبيه وإنّ إذ الأصل في قولك كأنّ زيدًا الأسد إنّ زيدًا كالأسد فلما
قدّموا الكاف فتحت همزة إنّ لكونه داخلًا على المفرد لفظًا والمعنى على الكسر
بدليل جواز السكوت عليه وإنما عدل الكلام عن سمته الأول ليكون الكلام مبنيًّا
من أول الوهلة على التشبيه ألا ترى أنك إذا قلت كأنّ عمرًا الأسد فقد بنيت
كلامك على التشبيه بخلاف قولك إنّ زيدًا كالأسد إذ التشبيه إنما يكون
بعد مضيّ صدره على الإثبات قوله ولكنّ للاستدراك واعلم أنّ لكنّ يكون
بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا فيستدرك بها النفي بالإثبات
والإثبات بالنفي وذلك نحو قولك ما جاءني زيد لكنّ عمرًا جاءني وجاءني زيد لكنّ عمرًا
لم يجئ وقد ينزّل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكنّ
عمرًا حاضر وجاءني زيد لكنّ عمرًا غائب وهي تشارك إنّ في جواز العطف
عليها مع ما عملت فيه محلًّا لما أنّ معناها لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام
على خبرها أيضًا عند الكوفيين دون أصحابنا قوله وليت للتمنّي ولعلّ للترجّي
وذلك قولك ليتنا بالبيت نُرَدّ ولا نكذّب وقوله تعالى لعلّ الساعة قريب ترجّ

للعباد والفرق بينهما انّ ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن
نحو ليت الشباب يعود يومًا ولعلّ لا يستعمل الّا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال
لا يرجى وقوعه **قوله** والفرق بين انّ وأنّ انّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها
كلام تامّ مفيد وقد ذكرنا انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التاكيد
ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون مع ما في حيّزها تاويل المفرد فلا تفيد
حتى يضمّ اسم او فعل الا ترى انّ التقدير في بلغني انّ زيدًا منطلق بلغني انطلاقه
واما انّ المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها لانها تقول انّ زيدًا منطلق
وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل انّ ما كان مظنّة للجمل فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول لانّ الصلة لا تكون الّا جملة ونحو ذلك
وما كان مظنّة للمفارد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدًا منطلق وسمعت انّ عمرًا خارج
وعجبت من طول انّ بكرًا واقف وحقّ انّ زيدًا منطلق الّا انها لا تقع مبتدا
في اللفظ لا تقول انّ زيدًا منطلق حقّ بل التزموا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابقوا

لو ابتدوا الكلام بانّ لكان عرضة لدخول انّ عليه نحو انّ انّ زيدًا قائم وهذا
لا يجوز لاجتماع حرفين على معنى واحد **قوله** وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت
واخواتها وانما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لانّ ما بعد لو اذا كان
مختصًا بالفعل اقتضى ذلك فاعلًا والفاعل لا يكون الّا مفردًا فالتقدير
لو وقع انك جئتني اي مجيئك الّا انّ هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بانّ
وصلته ولطلبها الفعل وجب في انّ الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلًا فلا تقول
لو انّ زيدًا اخوك مثلًا هكذا ذكر الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى
ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه في المفصّل بانه انما جاز
من حيث انّ قوله تعالى والبحر يمدّه لما التبس بالعطف بقوله تعالى ما في الارض
من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمدّه كانه خبر الجملة المعطوف
عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينها بالعطف قال ونظيره قولهم زيدًا ضربت
عمرًا واخاه في انّ زيدًا انما صحّ نصبه مع كون الفعل مشغولًا بعمرو وهو اجنبي عنه
من اجل انّ عمرًا واخا زيد لما التبسا عطفًا صار عمرو لالتصاقه به من سبب زيد

وكان في الضمير المتصل باجي زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت
لكان مبتدأ نحو قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ
مخبر عنه والجملة لا تصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت
علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه
ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته ولا تحذف مع المصدر
لانه مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى
في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا
وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو
وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في جملة ان
دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم انك لو
علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على
ذلك اذ لا يكون في جملته حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر رحمه الله وانما كسرت

وانما كسرت ان عند دخول اللام في خبرها لان علمت يعلق عند لام الابتداء نحو علمت
لزيد منطلق على ما يجيء في بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعدها في
الجملة فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اعلم ان ما تدخل على هذه
الحروف الستة فتغنيها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلين نحو انما زيد
قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر
الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور
على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى
قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى انما ينهاكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق
بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها
كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فتتهيأ للدخول على الفعلين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد
وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند حذفها

على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي وفرقا
وبين ان الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها للاستقبال وهذه
الاحرف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيد لقائم وان كان
زيد لقائما وان ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق وعلمت
ان سيخرج وان سوف تخرج وان لا تخرج وان قد خرج وما جائني زيد
لكن عمرو حاضر وكان ثدياه حقان قوله والاثنان اللذان من نوعهما
قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس
فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمن بينهما ابا هما من وجهين
احدهما النفي والثاني الدخول على المبتدا والخبر ثم ان ما اذ من في الشبه
بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال
فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل
افضل منك ولا لم تعمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع
لا زيد منطلق اظهارا لضعفها في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها

لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك
لا يتصور الا في النكرة نحو ملحق ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم
لا يعملونها ويرفعون ما بعدهما على الابتدا ولغة التنزيل على الاولى قال الله تعالى
ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا
لزوال شابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي كما مر وقد ابطلت
الا ذلك واما ليس و~~ذلك لان وجه الشبه هو النفي~~ فانها تعمل مع الا
لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر
على الاسم اظهارا لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتا فعلا غير منصرف
شبها ضعيفا من حيث المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولها عن سننها
الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب
ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها لما
اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستحكما احتجوا ابقاع الحالة لتبنهن وبين
الاصل لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية

فاوهم فيها الاشتباه بالاصل قوله ولا رجل الخ اعلم ان النكرة نحو رجل
وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا النفي
نحو لا رجل في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار
بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال لا لنفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس
نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت
لا رجل في الدار انك تنفي حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه
ثم ان لا هذه قد الحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي
بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا
للتناسب والتشاكل وتخفيفا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا او
له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح وقد
سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمولها في المضاف
والمضارع له لان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك
ما يضارعه فلا نعيد هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء

من البناء في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان الحركة
ليست حركة الاعراب فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة بناء او النحويون
قالوا ان الفتحة ليست للاسم مع لا ونقول لا بنات خلاف لك ولا حرلت
نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية واما قال
اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممنوع
لتوقف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار واما خبر لا هذه
فمرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا
في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان كذلك وبعضهم على انه بما كان
قبل دخول لا وهو الاعمل للحرف فيه لان الاول لان الفرع على ان فوجب ان
لا يساويه في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع
المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدا ولا يعمل فيه لا
اذا الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجاز لا رجل وامرأة كما يبنى عندنا

بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على أن لا عمل للا في الخبر والالزم
إعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في إنّ واعلم ان اثبات
الخبر في هذا الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم
بل يحذفونه لا ذما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين
منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان كررت
لنفي المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع النكرة في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال
أرجل في الدار ام امرأة فيقول لا رجل في الدار ولا امرأة ههنا وقد ذكروا في لا حول
ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فيجعل للنفي كل واحد منهما لنفي الجنس والثاني نحو لا حول ولا قوة بفتح الاول
ونصب الثاني على ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير
عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب
والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون معطوفا على المحل

90

لا في المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس
لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثاني بعينه صورة الا انه ليس بحكمها لان لا
الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس
وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة عليها
محال قوله واما المعرفة فلا يقع بعدها اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها
النفي الشائع وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة
فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا اما زيد عندك وان جاء شيء منه في ضرورة
الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء
هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد
عندي ولا عمرو والمعرفة لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب
لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف العاملة في المضارع

نسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو أن المصدرية نحو أحب ان تقوم
قالوا انما عملت لمشابهتها أنّ الناصبة المشددة صورة ولان الجملة
بعدها في تأويل المفرد في قولك أحب ان تقوم اي قيامك كما انّ بلغني
انّ زيدا لقائم في تأويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال وحكي عن الخليل انّ الحرف الناصب هي أن فحسب والباقي
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن لتأكيد
النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت تأكيده قلت لن افعل غدا ولا تجد
لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا أن خففت الهمزة فسقطت الالف
لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعلها حرفا برأسه وقد نقضوا
قول الخليل بجواز زيدا لن اضرب اذ لو كان اصله لا أن لما تقدم معمول
ما في حيزه وهذا لا يلزمه لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض
نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون

النون من الالف وقول من قال ان لن لتأبيد النفي باطل ليس بثبت
والا لما جاز تحديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاز بدليل
قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي
قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل ينتصب
بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم
بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد قولهم لمه فيمه والاصل كي ما على
ان يكون كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذفت مع سائر حروف الجر
نحو لم وفيم وان كان الثاني كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار أن
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف جر
لما دخله الجار قوله والرابع اذن اعلم اذن جواب وجزاء كقولك اذن
اكرمك لمن قال لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت
اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها
متوغلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن

اكرمك فالفعل معتمد على المبتداء الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه
خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر المبتداء اسم والاسم اذا وقع موقع
الفعل كان مرفوعا وليس اذن مما وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها
البتة كما كان ان كذلك لانها قد يقع حيث لا يكون لها عمل كقولك
انا اذن فاعل كذا او اذا كان متماثلتي وقد وقع قبله المبتدا لكان اولى
بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك
لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط قبلها يقتضي الجواب فلو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن
لا معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك
اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد
على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد
به الحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب
وانك في حال الظن وان كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء كان

لان هذا الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان ان ولن وكي
لا حظ لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث
تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب
ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل
المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر قوله وان من بينها تدخل على الماضي
وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تفرقت ان اكثر في الكلام من تصرف
اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي
والمضارع وتعمل مع الاضمار والاظهار فان قلت كيف على الدخول
على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل
على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن
في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط
المقدر او القسم وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعدها والحاصل ان اذن
على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام

المصدر بها الماضي واما معنىً فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي
ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو اذن
ما جعل الدخول على الماضي من خواصه بل جعل المصنف مجموع الوصفين
من خواص ان وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه قوله ومنها حتى
اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون
منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت
حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى ومما يدل
على ان العمل ههنا لان المقدرة دون حتى قول الشاعر داويت عينا ابي
الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى
ويغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب فيها لا يجيء الا باضمار ان لانه
بمنزلة حتى المصيف وغلاء القعدان ولو كان حتى فيما نحن فيه حرف
في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء
ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف

الدخول على الماضي والاخبار ومعلوم ان مجموع الوصفين ح

والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل
يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف
جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام
ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك آتيك
خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار
المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا
نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني السير قد انقضى
والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل
نحو سرت امس حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب
قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود
السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه واما اذا كان حالا
او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان

مع نعل الحال **قوله** ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب
لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى
ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها
في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظاهر
عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف
العطف بل هي من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم واذا دخلت اللام
على الفعل الداخلة عليه لا اوجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني حتى كيلا
يتوالى اللامان فان اللفظ به يستبشع جدا **قوله** ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو ما كنت لافعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف
الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة
للاصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم تظهر ان والا
لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح **قوله** واو بمعنى الى او الا اذا قلت

او تعطيني حتى كان المعنى لالزمنك

اذا قلت لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون
قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها
ان لو كانت بمعنى الى ان لكانت التقدير في قولنا او تعطيني الى ان
ان تعطيني حقي وهذا خلف من القول والمصنف ترك هذه العبارة
دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها
في الاصل من حروف العطف فلا يكون عاملة في الفعل فان قلت انها
ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشي من هذه
الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار
ان بعدها **قوله** وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل
بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل باعتبار الاصلها او لمعناها
الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب
اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجله هو العطف والاشتراك

ونحوه من حروف العطف لا يعمل النصب وانما الكلام فلان معناها العارض بلو
معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك
اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع
شربك اللبن فله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة وليس له
ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المقدر
منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك قوله والفاء
في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا قصدوا
الى صنع يحتمل ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني
منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب اضمار
ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة

زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي كما
في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم
طغيان فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا فتحدثنا
والمعنى ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب له الحديث
وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث
وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء
احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون
الاتيان ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام
فنحو اين بيتك فازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة
مني واما التمني فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاقا
واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل
الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته مع التمني هي انك
اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ومن حثك على الشيء فقد وده وتمناه وليس مثلا

بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك ألا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول
وانما القصد ان تذكر له وتحضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء
في هذه المواضع باضمار أن الفعل المنصوب بعد الفاء مع أن المضمرة له اعراب
من حيث التقدير فلا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جايز
فيه الرفع فقط نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك الاتيان فالحديث مني على
ما مر وقسم جايز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثنا ان تثبت فلان
الفعل اتيانا تحدثنا وان تثبت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جايز
فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا
وانما لزم النصب لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث
اي ان اتيتنا حدثتنا وهذا معنى قولهم ان فعلت فعلت لا ان يكون
ذلك باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل

بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل
على الفعل المضارع فتنقله الى معنى المضي كما أن ان تدخل على الفعل فتنقله الى
المعنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما
بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل
على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي الزموها
المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لا
لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل اثقل
من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل
على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو
الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل لانه يكون مع الانتقال
من الاخف الى الاثقل قوله وفي لما توقع قبل ان لم لنفي فعل ولما لنفي
قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع وكذلك
في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا لما يركب وقبل

التوقع وكذلك لما تفعل قد ركب الامير من لم صحت اليها ما فازدادت

في معناها ان تضمنت معني التوقع والاستطالة زمان فعلها وذلك انك اذا قلت

قدم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت بلما كان على انه لم ينفعه

الى وقته قوله ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لما بينها ان في قروبها للحاق

ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الي كونه

مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجا واحد ان تفتح

على طبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب

ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل

عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وكسرت وتسكن عند واو العطف

وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا

بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فتسكن اللام ههنا كما كانوا قد سكنوا العين

ثم نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول موضع الواو والفاء تشبيها بعضد حيث

حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت لا هذا الجزم لما ذكرنا في لام الامر في النهي

فلا يكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر

كذلك نحو لا يضرب زيد ولا تضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب

قوله وان في الشرط والجزاء وان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين

تجعل احدهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت

مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه

لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم

لو كما عملت ان لانها لما كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل

الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت

كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس

فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال

كان المعنى ان تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس لانك

تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج وهذا كلام على وجه قوله وما يجري مجراه

والجزاء لم يخل من ان يكون مضارعين او ماضيين او الشرط

اذا كانا مضارعين اعلم ان فعل الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا بان لان معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل يلاصقها الا انها في محل الجزم على معنى انها وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقته حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك او آتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا دخل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم

ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه بيت الكتاب الذي انشد وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم فيه يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسئلة ~~ويروى اليوم مسغبة ويوم مسئلة~~ ويروى حرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيدة يقال مالي حرم اذا كان لا يعطي منه شئ قوله ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء يأتي لاتباع الشئ الشئ ولا تكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع فلا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار يمنع عن الجزم نحو قوله تعالى او كن

برتبة فلا يخاف نحا التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير الجزم او جملة
الاسمية يمتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم
فعلا كان ما بعد او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر
فهو موقوف او مجزوم على اختلاف فيه والساكن لا تقدر على اسكانه مرة
اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز
بالصرف عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت
ان خرجت فقد خرجت امس فقد صرحت بالمضي فلا يبقى لتاويل المستقبل
فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء
مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم لما جاء من قولك ان تاتني فانا اكرمك
واعظم اكرمك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير
الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله
في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما الحق بالجملة

مخالفة الاولى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا بد في ذلك ان تقول
اكرمه مجزوم في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام على معنى
فعل آخر يظهر فيه الجزم نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني
اليوم فغدا آتيك امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب ان يقع
مستحقا او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة
لك ان يتناول الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء
اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير الفاء
والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل
مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم
دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم
حقيقة الا لكونه مفيدا لمعنى لم يكن في نفس صيغة المعرب ودليل عليه كالفاعلية
ونحوها قلنا ان الجزم قد اتى بما اريد بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس
نحو ان تلتبس ان والمراد بها الجزاء بالتي هي النافية وليس اعراب الاسم لهذا

الغرض لانه يدل على معنى مفرد ليس هو الفعل ولا الاسم وذلك المعنى هو
الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب
زيد عمرا للعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج
ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل
له طرفان في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل احدهما عن الآخر قوله ويجزم بان
مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف
لدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته
بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء للاتيان انه او على
هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك المعنى ان اعرف بيتك او ان عرفتني
ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب
لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل
يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل علم انه جواب
كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الا

من الاسد لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان
لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا ينبغي ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تأتنا
تحدثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار
في النفي ما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا
ذلك مطلقا فالاولى ان يضرب عن هذا التعليل صفحا الى غيره بان يقال
علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي المنافاة لان النفي اخبار مقطوع به
غير مشكوك فيه فلا يدل لانه على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون
وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير
ثابت الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك لانك لما عرضت
عليه النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت
اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل

على ذلك وانما دل عليه انه لو كان الكلام نفيا والنوهي لا يكون فقيا بل
يكون استفهاما على سبيل التوقع والرجاء للتنزول ثم من الواجب ان تعلم
ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد
كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه نحو قوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون اي
لاعبين او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت
تغلب عليه **قوله** ومن الساعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وبني
تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لغرض الايجاز والاختصار
بيانه انك اذ قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا وان تضرب خالدا
اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام
يشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك
على كل انسان فلذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت اي انسان تضرب

تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء
على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه فان بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية
وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا تجوز ان يكون خبرا لكونها في صلته
ومن قال بعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان
ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم وعلى هذا ما تصنع
اصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء
فلما قصد الشياع اتي به وجعل نائبا مناب كما ذكرنا ومحله منصوب
بالمفعولية واما اذا قلت ما يكن اخرج كان معناه مرفوع المحل بالابتداء
وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو
الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا وقد خلا الجزاء
ههنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود اليه وكذلك اي تقول ايهم
ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه فهو ههنا مرفوع بالابتداء
ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى

واين فتي من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا قلت
متي تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة فاذا قلت اين تذهب
اذهب كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيد بهما ابهاما
نحو متيما تخرج اخرج وايناما تكن اكن وعلى هذا اني وهي بمعنى كيف الا انها
ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى مذ اهبها نحو مهما تصنع اصنع
وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ماما على ان يكون الثانية
زايدة مثلها في ايناما تدعوا فابدلت الالف الاولى منها هاء تحسينا للفظ
والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة
واحدة وعلى مذ اجيثما واذما وهما بمنزلة اين ومتي الا انهما لا يجازي بهما الا
ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه
الابهام والاضافة تنافيه واذا كففتا بما صلحتا بمعنى المجازاة قوله واي يكون
واحدا من اثنين وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا
اذا اضيف الى المعرفة لم تضف الا الى اثنين فصاعدا ولكون النكرة شائعة

شائعة اضيفت اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها
الى اسميتها الى آخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد
الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار تختص بالاسماء وبدخول حرف الجر
عليها نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه
الدلايل لا تعم جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها لان اذما و متيما وحيثما
لا يدخلها شئ من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازاة
على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجازاة قوله ويدل على اسميتها
ايضا انها لا تنفك عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب
بوجه ما قوله ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء الاعداد في ابهامها
بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم
اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين وتزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف

الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع الصحيح
مذكرًا ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا يقال ثلاثة غلمان لانه للكثرة والقلة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقال ثلثة غلمة فان لم يكن للاسم
مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقد السماع في اشسع واسباع
وقد شذ عن هذا الاصل ثلث مائة الى تسع مائة اذ القياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث يبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع
وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا تجوز الاضافة
لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان او مؤنثا يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد
واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة
اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كف سحابا
وفيما فيه النون درهما ونقول وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة
عشر رجلا وانما نصب به لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة

على ما سبق في موضعه وشرط المنصوب ان يكون مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس
والكلمة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها تضاف
الى ما بينها كما يضاف باب عشرة الا ان المميز مفرد نحو مائة درهم وذلك
لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما مع عشرة لانها عشر عشرات والآخر
مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها يليها فجعل ما بينها مجرورا لكون
كعشرة ولم يجمع لتكون كتسعين توفيرا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاضافوا مئتاها الى المفرد ولم تمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عد الاعداد
المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز
تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فيجري ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد
التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها في القياسية
قلنا انه جعل الاسم التام المبهم مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل
اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح تعديله من جملة

القياسية واما ان انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص فذلك
لا يقدح فيما ذكر على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للقائل ان يقول ان الاعداد
المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فيلزم ان تعد
من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والكم في الاستفهام عن العدد
اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين
في الاستفهام والخبر اما في الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز لجريها
مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو سقط للبناء واما الخبرية
فانها تميز بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى
كثير من الرجال واضافته الى الواحد على القياس لانه كثير فهو كمائة درهم
واما الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختص
التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية
من النصب لما انها نقيضة رب فيتبين ما بعدها مجرورا حملا على رب وجريا على نقيضها

نقيضة لانها نحو رجل القيت على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا ونقيضهم على ان الجر
بعدها باضمار من وهي مقرونة الا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لانه الاصل
في البناء السكون ثم انها تقع في وجوهها مبتداء ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل
او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا
لقيت اي كثيرا او اعشرين وغلام كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع
فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهامية
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في الحالين
ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام وكذلك ما يقابلها لان الكم
لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى
المعنى اخرى كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كأين وكائن وكأين مركبة
من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كأين رجلا وانما نصبت

مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنيت عن الاضافة وفيها خمس لغات
كأيّ بوزن كَعيّ وكائن وكاءٍ بوزن كاعٍ وكيءٍ بوزن كيعٍ وكأيٍ بوزن كعٍ
واكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية **قوله** والرابع كذا كناية عن العدد
ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا
تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كأيّ وذا ايضا تغير حكمها
ولذلك استوى فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذي كما يقال في هذا هذه
ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فتنصب ما بعدها
نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما وانما قصدوا ان يبتدع لكونها
عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما
درهما **قوله** ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال
اولها رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها لضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسندون بها مسدها لنوع
من المبالغة والتاكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد زيدا فانه

فانه قيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمونث والاثنان
والجمع وهذا النوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون
امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد
كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المصنف هذا النوع من حيث
انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العامل ونحن نقتصر على ما ذكر في الكتاب
ومنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم
بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير
دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد
زيدٍ وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال نحو ساروا رويدا اي مرودين واذا الحقه الكاف وهو اسم فعل
كان الكاف بمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك واولئك

ذكر العوامل واما اسماء الافعال فنحو هيهات وهذه الاسماء

نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه
ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف
الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك
وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك
من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل منها اسما للفعل لان الظروف
تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فجعلت منها اسماء لها وعلى هذا دونك
ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي بعد الامر وقد قيل
اصله هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات
الثلث وقد نون ايضا ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو
اي افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح
الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند
شتان الى البين وهو اسم منصوب لازم للظرفية فلم يكن لشتان عمل ولهو العوامل

من العوامل ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكون ما منها صالحا للصحة
والكثير ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة
فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التميز كقولك سرع ذا اهالة وكرم
زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ بسنها فرآى
رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال لانه قد سمنت الشاة فقالت
انه ذلك فارسلها مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته وفي هذا
اللفظ مبالغة ليست في مسماها اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك
لانها اوقع في النفس هيهات يبعد فان فيه زيادة معنى ليست في يبعد وهي
ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان
ذلك الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة
ان يقال يبعد جدا او ما ابعد من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان
قوله ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم
ان هذه العوامل داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا انك تقول

كان زيدا اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقى مبتدا او خبرا نحو زيد اخوك

ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك بلازم

بل لو سكت على نحو زاده كان كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان

لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال

المبتدا ونصبت الخبر لانها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها

شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل

على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد فانما كان بمنزلة قام زيد

في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث عوض الخبر

ليكون مع خبرها في الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها **قوله**

والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال

نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى

الخبر في زمان ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى

واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال اولا

اولا لزواله والوجه الاول يستثنى صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي

في هذا الوجه تامة **قوله** وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة

اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى حدث ووجد ووقع نحو كان الامر فلا تفتقر

الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب

من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان

انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان ههنا هي

الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها

بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان يكون

مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا **قوله** وكذا اصبح والحوه

اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان احدها ان يقترن مضمون

الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم

وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول

في هذه الاوقات جارية مجرى اصبح واظهر فتكون تامة نحو اصبح زيد اي دخل
في وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا
وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة
بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى صار فلا يكونان تامتين ويظهر
من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات
وكان ينبغي ان يقول اصبح واخواته الا انه تسامح في العبارة قوله وما زال
زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما من الافعال بمعنى واحد وهو
استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما فيها غير ما دام نافية دخلت
على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا
لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لم يجز كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما تؤتى
بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة
ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ

في اللفظ للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما ما في ما دام فخالف
لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع حيزها في تاويل المصدر والمصدر ساد
مسد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا
كان المعنى اجلس دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب
فيها ان يتبع بكلام قبله لانه ظرف لابد له مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال
اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي الانطلاق
زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف
على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به
وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف الزم رفع عينه
الاسكان ليكون دليلا ~~ب او ترك على الاصل~~ على فوق وكونه غير متصرف
فيه نحو ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك على الاصل كصيد
ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان
في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قايما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها

تبني تمام خبرها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من البصريين انه
ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق
بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتاخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس زيد لاقتضائه
ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فجاري ان لا يعمل فيما تقدمه
انحطاطا لرتبته عن الافعال المتصرفة **قوله** والنوع الثاني افعال المقاربة
اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث
الساكنة وانما سلب التصرف فيه من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى
زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة
قارب زيد الخروج الا انهم التزموا ان مع الفعل لكونها للتقريب الفعل المستقبل
على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على مقتضاه واوضح للغرض
المقصود منه لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها
في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروجه

ان خروجه الا ان المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ
عن علم الاستقبال وهم يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول
لانه لما ذكر ان اولا وجب ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج زيد
فلا التباس بين ويجوز اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها بكاد كما في قوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز
في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا
البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية
دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد
ولكنه بنيان قوم قد تهدما مجي النصب صريحا في قوله عسى الغوير
ابؤسا **قوله** وكاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل
مضارع بغير ان متاول باسم الفاعل نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل
بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاول

المرفوض من خاف فابت الى فهم وما كدت آيبا وانما حذف ان مع كاد
واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك
اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى
اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى ان عسى الله ان يدخلني الجنة
وان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الكلام على ذا حذف
علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبهه بعسى من قال
قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على
سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجريا في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعملته العرب
لقرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد المبالغة في الاشتراك
والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم

اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد وقد يجيء كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا
وكذا اخذ وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها نحو اوشك
زيد ان يجيء قوله والنوع الثالث فعلا المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم
وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان
والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة
والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام والذم العام
والستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما
وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى
والتزموا فيهما لفظ الماضي لانه ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع
يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال والانتقال
فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا
فهو بمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان
ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم

فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا
الى ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل فانما
تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول
نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز
وقوع ساير المعارف ههنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا وذلك لا يقوله
احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى
ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذا اذا قلت
نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو
وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل
على انك تريد التثنية فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرقا
الجنس مجموعها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا وانما اشترط ان يكون
فاعلها معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان لغاية المدح والذم
فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح والمذموم بها مشتمل على جميع الجنس

الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص
بالمدح او الذم وفيه اي في اعرابه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما عليه خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
اغناء الضمير العايد اليه ونظير ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم
لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له
ولا ضمير فيها عايد الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي
الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف
فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو
زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد قوله ويضمر الفاعل اي الفاعل
فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع اذا وقع
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد والتنبيه
والبيان الذي ياتي به فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتعلم ولا شك ان هذا

او كان ابلغ من ان يبتدأ بالبيان وذلك نعم رجلاً زيد والاصل نعم الرجل فحذف
رجلا ثم تركوا الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه وهو رجلا نصب على التمييز
كانه عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذي هو ضمير وهذا الاضمار
يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم كظرف
الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد
وحبذا المرأة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع
لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن حالها بل تلزم طريقة
واحدة وقد اختلف فيها اهي اسم ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل وما تركب احدهما مع الآخر كان
الغالب هو الاقوى وذهب آخرون الا ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها
وذهب آخرون الى ان لا تغلب عليها لا اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما به

لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد
هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون ذا الذي نفس الاسم الا ان الشان
الذي هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول حبذا زيد ولا تقول
نعم زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص ههنا
وجوها احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يأتي على قول
من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل
بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر المبتدأ
المحذوف كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع
ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة اغناء
الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله
فعلا كان متضمنا لضمير والخامس ان يرتفع بفاعلية حبذا وهذا لا يكون
الا فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء بئس اي يلحق ساء ببئس
كما يلحق حبذا بنعم لانها في معناه في المعنى وذلك قوله تعالى ساء مثلا القوم فساء فعل

قال ... كرم الله وجهه

زعم المنجم والطبيب كلاهما لا تحشر الاجساد قلت اليكما
ان صح قولكما فلست بخاسر وان صح قولي فالخسار عليكما

جارٍ مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسير والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس المخصوص بالفاعل لان المخصوص كالمبين له والمبين لا بد من ان يجانس المبين قوله والنوع الرابع افعال القلوب انما سميت هذه الافعال بافعال القلوب لانها الشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله واذا كانت من الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ككان وان اذا قصدا مضاؤها على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت زيدا قائما وهو مثال اليقين الا ان هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده

مبتدأ وخبرا كان الكلام مستقيما والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال خلا حسبت وخلت معاني اخر لا تتجاوز فيها مفعولا واحدا اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم كانت من افعال القلوب واما اذا كانت من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رأيت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار فيها على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيها لانها داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عنه كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك

تقول فيه أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته أو أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته
وأما المفعولان معا فلك أن تسكت عنهما جميعا وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم
من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والالغاء وهما متوسطة ومتأخرة
اعلم أن لهذه الافعال ثلث مراتب الأولى التي لا يجوز فيها إلا الإعمال ولا يجوز
الالغاء البتة وذلك إذا كانت متقدمة لأن التقديم من أعلام العناية
والالغاء والإعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق أو زيدا ظننت
منطلقا وإنما تساويا لأن كل واحد من المفعولين تقدم والفعل واقع
بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه والثالثة التي يكون الالغاء فيها أحسن
وذلك عند التأخر وذلك لأن الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف
أمره وحسن الالغاء وإنما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها
من الافعال كأعطيت ذوات المفعولين لأن الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لأنك
إذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا
أعطيت درهما وزعمت أنك تريد زيد درهم في إعطائي أحلت قوله والتعليق بالا

ستفهام واللام إنما علقت عند الاستفهام واللام لأنه يقتضي صدر الكلام
وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فإذا قلت علمت أزيد عندك
أم عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن في موضع نصب لأن العلم واقع عليهما
وقد عدل إلى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الأفعال
لا تقول أعطيت لزيد درهم لأن ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وإنما
سمي هذا تعليقا لأن هذه الأفعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا فكانت معملة من جهة
وغير معملة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل
ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

الأول الابتداء وهو
تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد وقد عرفت فيما تقدم أن العوامل
المعنوية هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب
وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند أصحابنا لأن رافعهما هو التعري من العوامل
اللفظية لأجل الإسناد وإنما قيد بقيد الإسناد ليدل أن الاسم لو عري عن العوامل

ولم يسند اليه شئ كلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن معتدا به بل كان
بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق
الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين
اذا تجردا عن العوامل لاجل الاسناد والثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم النعيق والكناية المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه
الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما
الرفع من بين ساير وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى
المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي تحسن بصلاحيته
لتلك المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدا والخبر
يترافعان وجه التزييف مذكور في قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير
الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما
جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا
هو العامل في الخبر ولا ما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدا جميعا عاملان

في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة هو الاصل ان يكون المبتدا
معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك
ليحصل الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدئون بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة
بشهادة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك وعلى هذا
كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة وانما يصح بضرب من التاويل كما في الاستفهام والنفي
وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل
في الدار ام امرأة لانه متاول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لامنهم
التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يكونان معرفتين
انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب متصورا للشيئين وهو يعرف النسبة
بينهما فائدته بذلك الا النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف
ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته
بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة بحسب ما وجد به انتظام الكلام

وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك توبيخا وتعنيفا لما
ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فيتنزل منزلة من تخبره الشي
بشي لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت
الخبر لم يجز بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدا وزيد خبره
ولا يقال ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا
قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فتعين للخبرية متقدما كان
او متاخرا الا انا لا نجعل المنطلق مبتدا الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل
واحد منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما يتقدم يكون هو المبتدا كما ذكرنا
هذا مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وتريد ان تخبر عمن يعرفه المخاطب
باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان متقدما لكن الاختلاف
انما هو في موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون

الشخص الذي ينطلق ولا تجعل زيدا خبرا الا على تاويل

لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فههنا لا يلتبس
لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم
بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الذي رافع المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل
المضارع انما يرتفع لتعريه من العوامل وذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به
اوايله من الزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه
بحيث يصح وقوع الاسم نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح
وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان اسد كلام فعامله اذن معنوي
وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع
ثم ان من الواجب ان نعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع جنس الاسم
الا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل على موقعه ولهذا قال لانك تقدر
ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الجزء وهو اسم الفاعل

متى وقع المبتدأ اخرى وهو اسم محض وهما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
غير مشروط الا انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل
هناك نحو قايم الزيدان وقايم الزيدون لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع المضارع
فيهما لوقوعه ابتدا والابتدا من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا
وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد ولا يصح
الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبقت الاشارة
اليه فان قلت فعلى هذا وجب ان يقال ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل
بعد استحقاق الكلمة للاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه
العامل الا ترى انك تقول من اين جيت فتفتح اين وان كان قد دخله
الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم
ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش
يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم ورايت

الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب
وهو معنى يعرف بالقلب ولاحظ للسان فيه كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعري المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا
المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل
يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى اذا حملت اناء فيه ماء كنت
حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
الى الصفة بواسطة الموصوف **قوله** ويحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد الاخفش
على سيبويه استدل ابو علي بقولهم يا عمر الجواد على ما اختاره من مذهب الاخفش
بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد
الفاضل ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة اذ بناها صحيح الحركات
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركتاهما بان كان
احدهما اعرابا والاخر بناء وهذا معنى قوله في ان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف
حكمهما ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو في كعب ابن

مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا افتقر بيتي اذ لا احتجاج للاخفش
في النصب لانه يصح ان يقال ح ان العامل قد عمل في محل المنادى المنصوب
حيث كان مبنيا وقد عمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون
العامل فيهما واحدا كما في مذهب ابن الانبار **الباب الخامس** في فصول
من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة قوله المعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه وهو خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طار
عليه على ما تجد يتلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه
فيكون شايعا في امته نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا نحو قوله اعدلوا هو اقرب
للتقوى معناه اعدلوا العدل والضمير راجع الى العدل المقدر ولا فرق بين ضمير
المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منها نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة فيكون
معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذلك اذا قلت جاءني رجل فضربته

فضربته لان الرجل وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
بعض التعريف فصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تعرّفه لو عند السامع
معرفة نحو ذا الضربة فعلت ضربته كان ضميره ضميرا معرفة لما وانه زيد في قولك
زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف
هو الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع
الضمائر هو ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد
وعمرو قالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت
لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيل
بقيد الخاص احترازا عما نكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ
العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون
يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه اللام التعريف
للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا انها

لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما التزم
التخفيف بالحذف لكثرة الاستعمال ثم الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون
المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان
الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني
كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل
ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افرادها نحو قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون
بشيء لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى الاستغراق نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق قوله والنوع
المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم
والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون
بحيث يستغني عن قضيته او لا يكون فالاول اسماء الاشارة والثاني
الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها

استقلالها بدون افتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها تعيين
شيء ولا جنس كالمضمرات فان قلت ان هذا من الاسماء اذا كانت مبنية
فكيف قالوا في تثنيتها هذان في الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا
مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما
لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك
صيغة موضوعة للتثنية هكذا كما ان هما لفظ موضوع للتثنية وهو انقلاب
الالف ياء في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى
موضوعة للتثنية في حال الجر والنصب كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث
فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا وللمجرور ضميرا كذلك هنا ولا شك
ان اختلاف الصيغة في الضماير لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذان
ليس بتثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف
بل تنقلب اما واوا او ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم
اذا اتى في التثنية تزول عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها

بالاسماء فيعود المحويا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لا يصلان معا
بالتثنية اعني الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات
الذي والتي وما ومن الموصولات ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة
له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما يتوقف بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي
زيادة واصلها لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول
مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متناسقا اذ لو قلت مررت
بالرجل لذي فعل كذا لم يجد له ذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام
ههنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الالف واللام نحو جاءني من عرفته فيكون
بمنزلة الذي عرفته قوله فانها لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك
نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي في الدار
او امامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب
ان تكون من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها
التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وانما

والتمني صلة فلا يقال جاءني الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا
بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته زيد وكذلك لو قلت جاءني الذي
أضربته زيد لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون مبينا لمبهم كما كان الخبر
وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه جئته او اكرم به لم يجز لان التعجب
مبهم عادم عن البيان اذ الانسان متعجب مما يستبهم عليه سببه فان اتيت
بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت
القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزلا
منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يفصل بينهما ويجوز حذف العائد للعلم به وطول
الكلام نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء آية في التنزيل
من هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى
الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي
آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون

الا نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة فلما كان
كذلك ومع ذلك مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل
كما توصلوا الى الوصف باسماء الاجناس بذو وما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون
معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم
من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فافدته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب
ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق بينه وبين ما ونحوها
١٢ الذي يقع وصفا ونحوها الايقعان وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم
وما يعمهم وغيرهم قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية
وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام
من عرفته وقد ذكرنا في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة اضافة
معنوية فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام
فوقعت نكرات وان اضيفت الى المعارف اعني غير ومثل وشبه وقد سبقت اليه الاشارة

الاخبار فيما تقدم الفصل الثاني في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث
وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت ونحوهما فانها بدل من الواو
وليست للتانيث الا ان الا انها جعل مختصا بحال التانيث ولذا الوقف على بنت
واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء
ولا يقلبها هاء نحو ظلمة ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم الا هذه التاء
اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجيء للتانيث يجيء لنسبة التانيث لحجرها
للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة نحو علامة
ونسابة ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة وللدلالة على النسب او التعريب نحو البغوة
وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث كونها فروعا
لاصول فرعية التانيث للتذكير قوله ولا الف الالف يجيء للتانيث مقصورة
او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة قد يكون مختصة
كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها قد يكون

للتانيث كسلمى ومثنى وذكرى وقد يكون للالحاق كارطى ومعزى وهي علامة

كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التا وورودها غير منصرف في الاستعمال

واما امثلة الممدودة فكثيرة الصابورث عدها ستا قوله وهي على ضربين اعلم

ان التانيث الحقيقي وهو ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي

وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرها

ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فلو نزعه الحاق العلامة بالفعل المسند

اليه نحو جاءت هند ولم نجد جاء هند الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز

طلع الشمس جوازا متسعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل

وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة

لان الفاعل اذا لم يله فعل لم يبق لذلك القوة فيستدعي الحاق العلامة

لا محالة لضعفه بالفصل واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه

ولو كان بلهم خصاصة لانه اذا كان جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ترك العلامة

ثم اعلم ان تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الآدميين لان البهائم

لا تتميز اعيانها بل تجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها

في اللفظ فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء هند

قوله واللفظي على ثلثة اضرب التانيث الغير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث

لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا تكون وتكون مقدرة فيه التا نحو ارض

ونعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التا دون غيرها من علامات التانيث

لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى مونثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب

ولا يقاس عليه ثم الاسم المقدر فيه التا ان كان ثلاثيا فانما يظهر فيه بشيئين

بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التا يظهر فيه وان كان

رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولا او لم يكن

نحو عناق وعقرب فانما لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتا لا يظهر

في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على ما قد سلف في باب

ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة ووريئة حيث اظهر التا في الرباعي وعكسه

عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا لوجهين

احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع التكسير
فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كان فيه تانيثه لا حقيقيا بها كان
تانيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركها نحو فعل وفعلت الرجال
ولا فرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله وقال
نسوة وقال صاحب الكتاب نسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه غير حقيقي
كتانيث الامة وهي اسم لجماعة النساء وقيل انه مكسر وقال نسوة على تاويل
جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي
وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه
واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغة عما كان
عليه بل الحق باخره واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استوفيت
لصيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة
في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر ذلك الاسم نحو طلع
الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت

الشمس

فيصل الانه لم يعرف العلامة لم يعرف اسناده الى ضمير تام الى اسم آخر يجئ بعده نحو طلع
شعاعها او نحو نورها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع
ووجه الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته
وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه
تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلت مثلا اذا اسندته الى ضميره المستكن ولك ان تسند
الى ضميره البارز نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب
تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا الخمس خلون وخمسة
عشر خلت وما ذاك بغريب لانهم قوله والناس والاناس والرهط مذكر
الناس اسم جمع فليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله
اناس قال الجوهري خففت الهمزة وجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
واللام لا يجتمعان معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال
غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا تقدح اجتماعهما في ذلك بل يبعد قوله

معا فذا لا بد ان يكون بكظيمة ثم الناس اسم مذكر للانس والجمع لا واحد له من لفظه
بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لا يستعملان الا مذكرين
مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم
فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآية التي
اوردها المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل النساء مفرد فيه ولو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم للرجال دون
النساء لا واحد له من لفظه وقال زهير وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء
وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع فان القوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي
لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث
وان صغرت لم تدخل فيه الهاء وانما تلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء في التصغير
لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره
المصنف فيخالفه حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل

والتمر اعلم انهم وضعوا لبعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء
كنخل ونخلة فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فعلى اعتبار اللفظ
لانه اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر
واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع انه واحدا فاشبه سائر الجموع
وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وهذا الباب لا يكون له مذكر
من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت الواحد
المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا قال يونس اذا ارادوا
ذلك قالوا هذا شاة وهذا حمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى
الى العشرة الخ واما العكس قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة
نحو ثلاثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة
نظرا الى الافراد وقد انث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة
نظرا الى الافراد وقد انثها التكسير فانثت العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
النسوة واستهجن الفاء الفرق ومنع عن زيادة اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث

لزم حذف التاء من الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فجريا على
فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر فبنوا الاسم
الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما نيف عليها لما نزلا
منزلة اسم واحد لم يجز اثبات علامة التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم
واحد فتقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة فتؤنث احدى ولم تسقط
التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث
اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط
التاء من عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك يمتنع ايضا
نحو اثنتا عشرة امراة واثني عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها في الاسم
الثاني وفي المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها
بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر

فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة **قوله** والاسمان مبنيان
على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة
واما اثنا عشر فلانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت
اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه اعني عشرة
بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز
الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك
كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون
مبنيا **الفصل** الثالث في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب
الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة **قوله** واما التاكيد فمختص بالمعرفة
بالمعرفة ويكون بالتكرير الى اخره فايدة التاكيد التقرير والتحقيق وازالة
التجوز والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي
يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا
جبرائيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد

وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة التجوز الذي في قوله تعالى واذ قلنا
للملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة فلا تقول
جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائع غير
ثابت لها عين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لان التاكيد لما لا يعرف لا فائدة
فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع
والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو صمت
ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان ينام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح
المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت
البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام
على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المص بالتكرير
مطلقا وانه جار في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير
غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المص بغير التكرير التكرير
فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس بلفظه ثم ان لفظ النفس ومثله العين

العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليها
اسناد اشتغال نحو جاءني نفسه وعينه وكل لا يؤكد به الا الجمع كما سبق
في صدر الكتاب او مثنى المعنى وكلا لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء
متبعضة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك
اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له
لا يجيء الا على اثره لو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون
وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري
انه تصحيف وعن ابن كيسان يتبدأ باتيهن شئت من هذه الثلثة
بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالمعروف وانما
جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون واحد منهم
الا وقد سجد الا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري انهم سجدوا
في وقت او في الاوقات مختلفة فاتى باجمعون ليفيد الاجتماع ويدل
على انهم سجدوا عن آخرهم في وقت واحد هكذا ذكره ابو عباس قوله اجرا الصفة

من الاسم الدال على بعض احوال الذات وكذا بعضهم ان الصفة هي اللفظ المقيد
الشيء ليدل على احوال ذاته تخصيصا في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا
في المعارف نحو جاءني الرجل العالم وتجيء للتفرقة بين المشتركين في الاسم
نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين
في اسم رجل وقد تكون لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على الله
سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم
ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة لا تخلو اما ان تكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عالم واما الثاني فنحو مررت
برجل كثير عدوه فالكثير ليست بحال الرجل وانما هو حال العدو
وهو من سببه والغرض بالسبب ان يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف
او لشيء هو من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قائمة فان مثل هذا
فعل يزول ويحدث وفي الوصف منها ضمير عائد الى الموصوف وكذلك كل حدث

برجل قائم ابوه فرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للاب فعلا لان الفاعل من سببه
ونحو ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلام امرأة لم يجز
لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف
او من شيء هو من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان عرضا كالفهم
والكرم والعاقل والنزق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين
كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان
يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم
وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو هاشمي
وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم وبصرة فلا يصح
الوصف به فاذا نسبت فقلت هاشمي فانخرط في سلك الصفات فتقول
مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل هندي غلامه فترفع بالفاعل

لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى سائر الصفات في الحاق علامات التأنيث
والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن وكذلك البرذون شبه الانسان العاقل الخامس
ما يوصف باسماء الاجناس بتوسط ذو نحو مررت برجل ذي مال ومررت
بامرأة ذات سوار فانهم اذا حاولوا ان يصفوا بالاجناس لم تتأت لهم ان يقولوا
رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا من الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس
فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة
صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول رأيت
زيدا صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس
فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس
ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة
ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية
او متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا
لا يكون صفة للشيء كما يكون العلم صفة ولا يوجب معنى كالوصف بالاسماء كما يوجب السوار فهذا

فانما امتنع اضافة نحو الذي زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت
بذي الحرفة التي لانه كان في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته الى اليوم مع كونه
معرفة لان التعريف ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم
ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعراب ابو واخو على اللغة
في هذا الكتاب واما في المؤنث فانه تلحق به التاء ويكون الاعراب فيه
نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا في الجمع نحو منسوب ذوات مال ومررت
بذوات مال ورأيت ذوات مال بالكسر حالتي الجر والنصب كمسلمات
واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون **قوله** وكل صفة تتبع موصوفها اعلم
ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه في جميع الاحوال من التعريف
والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها لان الصفة لما كانت هي الموصوف
في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير
والتأنيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا مؤنثا ومذكرا
في حالة واحدة وكذلك الحكم التعريف والتنكير لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون
واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون

ثابتًا ومخصوصًا فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان
يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا
لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف هكذا ذكر ابو علي وكذلك حكم الاعراب
فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصبّ عمل العامل عليهما
جميعا فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير
دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قائم
غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجال قائم اخوتهم وذلك لان الصفة
التي هي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها
كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير
من متعلقها الى الموصوف تتنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف
اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كان

كانه قيل رجل كريم الاب فتكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل احتماله
الضمير وقيل مررت بامرأة كريمة الاب بدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل
السبب منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف
في التعريف والتنكير كالاول قوله والبدل على الرابع وهو المقصود من البدل
كالبساط للذكر وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك بكبيرهم
كان تكبيرهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن
منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان
البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يشترك اليه المبدل منه فاذا قلت
جعلت متاعك بعضه كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض
ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله رحمه الله وقولهم انه في حكم تنحية
الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك

بمعنى لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى المبتدا
ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا
اخاك اذ الاخ هو زيد وعليه قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس بعض زيد
ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد
ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء
منه والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل حمار واردت ان تقول بحمار
فسبقك لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود ولا بناء في الآتي
الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهو انواع البدل
الاربع ووجه الحصر على ما ذكر بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون
له بالمبدل منه تلبس او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل البعض
من الكل والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا يندفع الاعتراض من

ليس بمعقول لان مبناها على حسنها حسناته وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه
الا ان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا
بنفسه كان ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط
ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل
اي النوعين شئت من الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان تكون
موصوفة لتختص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير
صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد
من جملة من يكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني
زيد ابو عبد الله اذا كانت الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد
ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا من معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف

البيان يدل على المقصود لو افرد يعني متبوع عطف البيان اذا لو افرد وطويل
عن الموصوف في نحو قولك جاءني رجل طويل ولو لم يفرد جرى به عليه الحكم عليه ولانا
يدل على شيء تمم صفة الطول على الجملة ولان العطف والمعطوف عليه في الجملة
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف
من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص
والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام وورود الاول كالبساط
لذكره وليس كذلك عطف البيان اذ المقصود بالحديث هو الاول والثاني
آلة لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف
البيان ويوضح ذلك قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه
الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا
والا لكان التارك واقعا عليه في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز
كالضارب زيد ونحو ذلك في باب الاضافة قوله والعطف بالحرف
حروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف

ان المعطوف فيها تشترك في نحو المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد الاشتراك
في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة
لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك على معنى
آخر فتكون في اصلا والدلايل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما روي عن الشافعي
من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واجل قدرا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب
الا ان الفاء للترتيب من غير مهلة وتراخ وثم للترتيب مع التراخي ومن ثم نحو
ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاءني ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى وكم
من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب
وآمن الآية قوله ثم اهتدى فمتأول بانا اهلكناها حكمنا بان البأس قد جاءها
وبثبات الاهتداء ودوامه واما حتى فهو موضوع لانتهاء الغاية وقد ذكر
في حروف الجر ولذلك لم يذكر المص هنا قوله او لاحد الشيئين او الاشياء

وأو تجيء على ثلاثة أوجه أحدها الشك نحو ضربت زيدا أو عمرا إذا رددت أن المضروب
زيدا إنما عرض لك شك جوزت أن لا تكون ضربت عمرا فأتيت بأو وأنت
أنك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو وتقول
على أنك تستفهم على المخاطب عن أحدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا أو عمرا
فقد أمرته بضرب أحدهما لا بعينه ولم تجوز أن يضربهما فليس في ذلك شك
وإنما هو تخيير إذ لم يكن هناك شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر والثالث
الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير
أنه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما أنه لو جالس أحدهما بخلاف التخيير
فإن الامتثال لا يكون إلا بالإقدام على أحدهما وإما بمنزلة أو في هذه المعاني نحو جاءني
إما زيد وإما عمرو واضرب إما زيدا وإما عمرا وجالس إما الحسن وإما ابن
سيرين والجمهور على أنها أيضا من جملة حروف العطف والشيخ أبو علي
منعها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقترانها المحض
حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قوله وأم للاستفهام متصلة اعلم أن أم

أم إنما تجيء على ضربين أحدهما أن يكون متصلة ولا يكون ذلك إلا في الاستفهام
نحو أزيد عندك أم عمرو والمعنى أيهما عندك وكذلك أضربت زيدا أم عمرا فالحاصل
أنها إذا وقعت بين مفردين وهي متصلة وإذا كانت متصلة صح أن يقال
أيهما والاتصال أن يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا
بمعنى أي والفصل بينها وبين أو أنك مع أم تعلم وجود أحدهما بالتعيين
ومع أو لا تعلم وجود أحدهما عنده ولهذا كان الجواب مع أم بذكر أحدهما نحو زيد
إن كان زيد عنده أو عمرو إن كان عمرو عنده والجواب مع أو لا أو نعم والثاني
أن يكون منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر أما الأول فنحو قولك أزيد عندك
أم عندك عمرو فكأنك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا
السؤال فأضربت عنه واستأنفت سؤالا آخر فقلت أم عندك عمرو والمعنى
بل أعندك عمرو فأم المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد فيها من إعادة
الخبر فرقا بينها وبين المتصلة وأما الثاني فنحو قولك إنها لإبل أم شاء كأنك رأيت
شبحا من بعيد فظننته إبلا فأخبرت بأنه إبل على حسب اعتقادك ثم اعترضك

شك جوزت لان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار في الاول
عن كونه شيئا فعلت ام شاة اي بل اهي شاة و لا للنفي بعد الاثبات اعلم
ان لا و بل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما
لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فتدل على ان المجيء صدر من زيد
لا من عمرو ولا تجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي
للاضراب عن الاول وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمرا كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت
في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب
للاول و بل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد النفي كما
تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت
ان الذي لم يجئ هو عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على [illegible]
التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد
ثم استدركته فاثبته لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء

[illegible] وتكون للاستدراك في الفعل وحده دون العطف وحرف
النفي [illegible] واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي
اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت
زيدا لكن عمرا وهذا في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي
نظير بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن **الفصل** الرابع في الاعراب الاصلي
وغير الاصلي **قوله** الكلام مبني على ثلثة معان اي انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب
علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى لكونه غير مستغنى عنه والمفعول
فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج
في النطق به الى تحريك العضوين واختص المفعول الذي هو اضعف
بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق واما المضاف اليه
وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين
الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق والتناسب لكن [illegible] الفاعل

اقل من المفعول لكونه واحدا البتة الا ان يكون المفعول به واحدا فصاعدا الى السبعة

فاختص الاثقل بالاقل والاكثر بالاخف ليقع ما يقع في التوارد والتعادل

قوله والملحق بالفاعل الخ اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا

فرع عليه خلافا لابن السراج لما روي عن علي رضي الله عنه ان الفاعل رفع

وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه جر وما جرى مجراه

وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد كما تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة

على الاسمية فيكون الفاعل متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او في الغالب

ثاني الاثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب

ثالث ثلاثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه ولا شك في تقديم الاثنين على الثلاثة

وقد ذكرنا فيما سبق مشابهة من الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول

الخ انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت

ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا او احدثت ضربا فيكون مفعولا على الاطلاق

بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت الضرب به

مطلقا لانه مفعول

بنا الفعل الاصطلاحي هنا احترازا عن المفاعيل بل انما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب

بالمفعول لانها تجيء بعد تمام الكلام فضلة مثله والحال شبه خاص بالظرف لكونها مفعولا

فيها والتمييز والمستثنى بالمفعول به لان العامل فيه بتوسط حرف قوله والجر الاصل للمضاف

اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصل لان المجرور

لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين

وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق

قوله واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية

وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في اصله لان وضع الاعراب

على ان يميز بين المعاني المختلفة ويحق توارد المعاني هو الاسم دون

الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها فوجب

ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب

المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح

اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف

العوامل فاذا قلت نحو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع

ولهذا سمي ضمير المرفوع وعلى هذا ضمير المنصوب وكذا اذا قلت اياك ضربت

فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء

تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان

كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها

لعلة اوجبت بناؤها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا

لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال

فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع الاعراب

الا انها لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها

صريحا فقيل انه اعراب غير صريح قوله وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك

عن اتصاله بشيء فان قلت كيف يعرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف

الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال اللغوي وهو غير ذلك

فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع

اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما يلفظ به نحو ضربت ضربا وضربوا او مستكنا

وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل

الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل ونفعل وافعل وتفعل

اذا كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال

ابدا مسندة الى ما استكن فيها من انا ونحن وانت او غير لازم وهو

ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في الفعل الواحد الغائب

نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز

من الضماير نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات

نحو زيد ضارب لانك تسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه

والى البارز اذا جرى على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصيغة

جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فابرزت ضميرها وذلك لازم

في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات

عن رتبة الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان

الا بادزيد لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يعرض اتصاله بالفعل يدل عليه كونه
كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يستتران بل يحذفان لكونهما
فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في
الاستقلال والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا او منصوبا
نحو اياك اكرمت ولا يجوز له البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار
بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان ينفصل
بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا انت وما ضربت الا زيدا وان يصدر
به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله وعدد
الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة وستون لفظا انا موضوع ليكون
كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد
الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء
والخلفة والمخاض وكذا قيل للتثنية وانما لم يثن ولم يجمع لان المتكلم لا يعترف

لا يعترف اليه متكلم اخر وانما يعترف اليه الغائب او المخاطب الا ترى انك اذا فعلت
لا يجوز نحن فعلنا فتحت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول
انا وانا فعلنا فلهذا استوت للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه
ويبنى على الضم لانه يثنى عن معتنين فقوي وشبه قط وقبل واما انت
فهو ضمير المخاطب والاسم باتفاق منهم ان انا والتاء للخطاب ولا محل لها
من الاعراب بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان فقالوا
انت وانت ولم تقولوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر
وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لحرفها اذ لو سكنت لكانت
غنة في الخيشوم واذا خففت وآثروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء للخطاب
فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم ومع
بين الفاسد وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب
المذكر على جانب المؤنث والفتح انتم وفي الغائب هما وهم وكان القياس
انتما انتوا لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس

للواحد ولانهم لو قالوا التاء

لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا وانتوا لزمهم ان يقولوا
ضربتموا ومروا وكان يفضي الى اجتماع المعتلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا
بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هواسهما لان الميم من مخرج الواو وهي اجدر
على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وفي الواو في الجمع انتم والاصل انتموا
بدليل مراجعة في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها ونظائره
وانما حذف الواو تخفيفا حين امن من الالباس ولم تحذف الف التثنية
لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف
به اولى وانما ضم ما قبل الميم فيهما وانتما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية
فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة
ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطردا نحو زيدان فجعلوا
هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث
في التثنية ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث انتن
وانتن ولم يجمعوا ههنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل

الا في المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت
لان الاصل انتمن وانتمن فقلبت الميم نونا وادغم واما المنفصل المنصوب
فهو اياي عند جمهور اصحابنا وما يتصل من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على
احوال المرجوع عليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء
في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلحقه
اي بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه
وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة
فما كان المرفوع منها وهو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب
المذكر ومكسورة للمخاطب المؤنث وقد استاثر المتكلم باقوى الحركات
وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل
فقالوا ضربت ضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم
وانتن جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون
الا مستكنا نحو زيد اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه ولما في التثنية

والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقاً بينها وبين
المستكن والبارز لفقولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب ضربنا للبارز
في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق هنا بالحاق التاء
للخطاب فزيادة مرة ثانية يفضي الى اجتماع التأنيثين وهو مستبشع جدا
وقالوا في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى النونين هنالك
بدل من الميم في التثنية ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع
نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوايد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغايبين والغايبين يضربان يضربون
كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن الحركة الاعرابية
النون وتقول في الغايبتين تضربان ولم يلحقوا آخره التاء لان التاء التي اوله
يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه

وجمعه تضربان ونحو تضربون ولا نزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن
وتقول في مؤنث المخاطبة تضربين فتلحق الياء باخره علما للضمير المؤنث
لان التاء في اوله علامة للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاءوا بالياء لانها
علم للمؤنث في الضماير هذي وتقول في التثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين
المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربتما وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغايب
ونحو في التكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله يغني عن ابراز
ونحو من الالتباس وحكم الامر حكم المخاطب المضارع الا في اتصال نون
الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم اما متصل المنصوب
فهو كالكاف في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم
اذا كان ضمير منصوب يعمد بنون قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل
من ان يجري اليه الكسر فلا يكون بناؤه كسرا كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل عليه
الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف

مع كثرة الاستعمال على الليت نحو أني وكأني ولكني ولعلي نحو لا تقتلان بنجس
الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا تلحقه نحو علي وبي ولي
لان الاسم والحرف لم يجب صونهما عن الكسرة لانه ليس وعن تجدد فقط لانها
لما كانت مبنية على السكون عند البناء صونها ابقاء على سكونها وتفاديا من ان تقبل
الكسرة قوله ونا للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في آخر الفعل انما يسكن
آخر الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع حركات
فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء
الفا لسكونهما ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا
لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار
من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار تنزل من المجرور
منزلة الجزء من الكلمة فمنها رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
اي ورب اي مهمه مسود الجوانب خالي الطرق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو

بالواو لنيابتها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال
وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول
الحارث امرؤ القيس مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى ذات ارضاع
والطالم يونثه ومعنى فالهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي
تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل
نحو قوله بل بلد ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى المفازة
والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود قوله ومن ذلك كان في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه رحمه الله في اعراب هذا المثل اربعة اوجه
احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني
على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط
عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليها لاقتضائها في الاغلب
جملة اسمية والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف كان والثالث ان ينصبهما جميعا على ان خيرا

نحو انحا الاول علی ماذکرنا فی الوجه الاول والثانی علی انه مفعول به والتقدیر ان کان
علی خیرا فهو یجزی خیرا والرابع ان ترفع الاول علی ما ذکرنا فی الوجه الثانی وتنصب
الثانی علی ما ذکرنا فی الوجه الثالث قوله وهذه السماعیة لانضمار الامر شی آخر
العامل السماعی اذا اضمر فلا بد من قرینة فی اللفظ تدل علیه مثل ما بدلک فی اخبار
ان من النفی الی تدل علیه وفی اضمار الجازم من الاشیاء الخمسة فی اضمار
رب من الحروف نحو اضمار کان من حرف الشرط فقد حکم علی قولهم الا فعلت
بالشذوذ اذ لاشی فی اللفظ یدل علیه قوله والقیاسیة لا تضمر الا بدلیل
الحال اعلم ان الفعل یضمر ویترک معموله بحاله وذلک حیث یکون علیه دلیل
من الحال او المقال فالاول نحو قولک وقد رایت من یتهیأ للسفر مکة ای
یرید مکة فاضمرته اذ الحال تدل علی ذلک وکذا اذا سمعت المستهلین فقد
کبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا وقوله للمنهی والمستهلین معناه لاجل
المنهی او فی حقه لا ان یکون المنهی المخاطب ولهذا کان المضمر یریدوا ابصروا
علی الغیبة دون تریدوا وابصروا والثانی فنحو قوله تعالی بل ملة ابراهیم حنیفا فلا یقدر

ن نصب باضمار تتبع ونحو اضمر الا لانه یا سبق من الکلام علیه ومن قوله کونوا
هودا او نصاری ای لا نکن لا اضرب من قولهم کونوا هودا ونصب الاسم
بعد قل ذلک علی انک تزید تتبع ومنه قولک لمن یقول لک من فعل
هذا زید ورفعه بالفاعلیة اولی من رفعه بالابتدا وذلک لان جواب
من فعل فعل زید لا زید فعل لمطابقة الجواب السؤال کان جواب من خرج
زید الا زید بالرفع قوله وقریب من هذا الاضمار علی شریطة التفسیر الاضمار
علی شریطة التفسیر من قبیل القسم الثانی وهو ما یکون الدلیل علیه من الالفاظ
الا ان الدلیل علی اضمار الفعل فی قوله تعالی بل ملة ابراهیم متقدم علیه وهو قوله
کونوا هودا وفیما یضمر عامله علی شریطة متاخر عنه فهذا معنی قوله الا انه
بعقبه وفی الاول ما سبق ثم ان الاسم قد یکون مرفوعا بفعل مضمر یفسره
الظاهر وقد یکون منصوبا ایضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زید خرج فارتفاع
زید بفعل مضمر یفسره الظاهر ای هل خرج زید خرج الا انه اضمر
استغناء بتفسیره عنه ولیس ارتفاعه بالابتداء لان هل یقتضی الفعل

Kütüphanesi
İsm Hacı Mahmud ef.
Yeni Kayıt No 5977
Eski Kayıt No
HACI MAHMUD EFENDİ BEŞİKTAŞ Kütüphanesi
T.C. ... Kütüphanesi 1923

فلا يليه الا الفعل وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو واذا وهلا والا ونحو

لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته

فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر اذ المعنى ضربت عبد الله

ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن

فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا

او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت لانه

لا ينصب المفعول به او ما هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت

زيدا ضربت غلامه لان اهانته المولى من لوازم ضرب الغلام

وهذا باب الاطناب فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت

على هذا القدر فليس الري عن التشاف

والله اعلم بالصواب

واليه المرجع

بيت والالاب

بر حبيب خاك استرلى دوستيم اتمك

آز اعدادن زمين واوزن اوله زماني

رجل ركب دابة في المرعى بغير اذن المالك ثم تركه لحل سبيلها في الفلاة التي كان مرعى لها

ولكن لو يخلو هو دوابهم لي ذلك بغير حافظ يبرء عن الضمان لانه زال التعدي عنها فزال الضمان

فتوى مجموع

الا سليمان بن داود صلوات الله عليهما اه كان الكلام من فضة فالصمت من ذهب

احياء علوم

قال النبي عليه السلام من كثر كلامه كثر سقطه

ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه

قال عيسى عليه السلام العبادة عشرة اجزاء

تسعة منها الصمت وجزء في الفرار من الناس

احياء علوم

بو دوره عاجز خادم محمود بكه حصار ... كلندی واری اوكنده بش ... فلوری

خمس سن عروشی جمعا الكی بیك اقچه نوغان ویرجك بخجری

~~بكجی سلیمان بك   ابراهیم چلبی   یوسف~~

~~احمد ... درویش   ... افندی~~   بوبیری

الحاج ابراهیم   احمد   مصطفی بك

... الحاج سعید

سنه ثمانه والف شعبانك اون ایكنجی كونی عائشه دنیایه كلدی ...

سنه ١٠٠٨

سنه اربع والف جمادی الاخرنك یكرمی ایكنجی چهارشنبه كیجه‌سی رقیه دنیایه كلدی

سنه ١٠١٤

سنه اربع وعشرین ومائه والف شهر شعبان اون بشنجی كونی
وقت ضحاده مصطفی دنیایه كلدی الله تعالی عمرن طویل ایلیه